S/PV.9651

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9651**

الثلاثاء، 11 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هيونوو تشو	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد قواوي
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة ديم لابي
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكنتاير
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-16421 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة مايا بوبوفيتش، وزيرة العدل في صربيا.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للقاضية غاتي سانتانا.

القاضية غاتي سانتانا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن امتناني الكبير لدعم المجلس للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إنه لشرف لي أن أخاطب المجلس نيابة عن الآلية، التي تستند بفخر إلى إرث سابقتيها، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

يصادف هذا العام ذكرى كويبوكا 30 – وهي الذكرى السنوية الثلاثون للإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994. وهذا العمل الرسمي لإحياء الذكرى لا يسلط الضوء على 100 يوم من الرعب الذي عانت منه رواندا فحسب، بل يكشف أيضًا أن الإبادة الجماعية ليست عفوية وأن بذور الانقسام العرقي الذي استفحل وتحول إلى أعمال عنف بهدف الإبادة الجماعية قد بُذرت قبل ذلك بوقت طويل. ومثلما أن الشروط المسبقة للإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة عديدة وتزداد قوة بمرور الوقت، فإن دورة العدالة اللازمة لمواجهة أعمال العنف والفظائع الناتجة عنها طويلة أيضًا وتتطلب دعمًا مستدامًا. وسيتردد صدى هذه الدروس من جديد، حيث يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا.

وقد اضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في تحقيق العدالة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة من خلال إنشائه محكمتين جنائيتين دوليتين مخصصتين رداً على الفظائع التي ارتُكبت هناك. وبدعم دائم من مجلس الأمن، فسرت هاتان المحكمتان المخصصتان اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والقانون الدولي الإنساني وطبقتاهما بشكل ملموس. وقد حاسبت المحكمتان أولئك الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة من خلال محاكمات ودعاوى استئناف تلتزم بأعلى معايير العدالة.

غير أن العدالة ليست عملية تنتهي بإصدار حكم نهائي. وهذه الحقيقة معروفة جيدًا لجميع المجتمعين في هذه القاعة. وكان المجلس لديه بُعد نظر في إنشاء الآلية لمواصلة ولايات المحكمين المخصصتين، والأهم من ذلك، لاستكمال المهام المتبقية التي تعقب بالضرورة انتهاء المحاكمات ودعاوى الاستئناف. وفي حين أن هذه الجهود لا تحظى بنفس الاهتمام الذي تحظى به الأحكام المهمة، فهي لا تقل أهمية عنها. والواقع أن الانتهاء من دورة العدالة بنفس الحرص والإنسانية والإنصاف يضمن مصداقية العملية القضائية التي بدأها مجلس الأمن. وهذا هو مفتاح الردع الذي يشكل أمرا أساسيا تماما لتلك الممارسة الجماعية للمساءلة.

ومن دواعي فخري أن أطلعكم على أن فترة السنتين الماضية، كما هو معروض في تقرير استعراضنا الخامس، شهدت معلما هاما بالنسبة للآلية – فقد انتهت الإجراءات الجارية في قضايا الجرائم

الأساسية النهائية وأتمت الآلية انتقالها لتصبح هيئة لتصريف الأعمال المتبقية حقاً. وعلاوة على ذلك، وكما نوقش في التقرير المرحلي للآلية لشهر أيار/مايو، فقد تم الآن الانتهاء من وظيفة أخرى، حيث أكد المدعي العام للآلية حصر جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. ونحن نتقدم بثبات على طريق الإنجاز.

عقب أحدث استعراض من الاستعراضات التي تجري كل سنتين للتقدم المحرز في عمل الآلية، التزمت الآلية بتنفيذ طلب المجلس الوارد في القرار 2637 (2022) بتقديم توقعات واضحة ومركزة للجداول الزمنية لإنجاز جميع أنشطة الآلية والخيارات المتعلقة بنقل أنشطتها المتبقية. وتستند الأولويات الأولية لرئاستي إلى تلك التعليمات. وفور الانتهاء من قضايا الجرائم الأساسية للآلية، ركزتُ على تقديم وثيقة إطارية إلى المجلس لتوجيه تخطيط الآلية مستقبلا لأنشطتها المتبقية الأخرى الصادر بها تكليف. وقد تحققت هذه الأولوية الآن بعد أن أحلتُ إطار العمليات لإتمام المهام في نيسان/أبريل. وتتضمن تلك الوثيقة المفصلة تخطيطا للقوة العاملة قائما على سيناريوهات وتشتمل على إسهامات من أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوفر مجموعة من الخيارات والتوصيات المتعلقة بالنقل المحتمل لمهام الآلية. وتعرب الآلية عن تقديرها للنظر بعناية في الإطار من قبل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس ونهجه التعاوني لإيجاد أنسب وأعدل طريقة لاختتام عمل الآلية. فالإطار وثيقة تفاعلية، وسترصد الآلية التطورات وتكيف خططها بما يتماشى مع توجيهات الفريق العامل غير الرسمي وظروفه المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك الإنجاز، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما إيجابيا لأهمية وفعالية واتساق الأنشطة المتبقية للآلية خلال فترة "السنتين" الماضية. وترحب الآلية بالتوصيات المحددة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل إدخال المزيد من التحسينات، وهي بالفعل تتخذ خطوات لتنفيذها. وتدرك الآلية، بوصفها مؤسسة أنشئت لضمان المساءلة، أنها أيضا يجب أن تظل مسؤولة أمام رؤية مجلس الأمن، على النحو المبين في القرار 1966 (2010)، وأنها.

"ينبغي أن تكون ... كيانا صغيرا مؤقتا على قدر من الكفاءة تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت ويوظف عددا صغيرا من الموظفين يتناسب مع مهامه القليلة".

وامتثالا لتلك الرؤية، انخفضت احتياجات ميزانية الآلية بأكثر من 25 في المائة خلال العامين الماضيين. وفي أيلول/سبتمبر 2024، ستنخفض بصمتنا المؤسسية أكثر بإغلاق المكتب الميداني في كيغالي. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، ستكون الآلية قد ألغت ما يقل قليلا عن نصف جميع الوظائف مقارنة بأعداد موظفينا قبل عامين. وفي غضون ذلك نواصل تبسيط عملنا، بما في ذلك من خلال تحسين عملياتنا للإشراف على إنفاذ الأحكام والعلاقات الخارجية. وكذلك واصلنا إسناد العديد من المهام الإدارية إلى كيانات دائمة أخرى تابعة للأمم المتحدة قادرة على استيعابها. وعلاوة على ذلك، ألغى قضاة الآلية في شباط/فبراير إجراء رفع سرية يتطلب الكثير من الموارد من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لأنه لم يكن ضروريا لتوفير إمكانية الوصول إلى المواد السرية ولم يكن من الممكن الانتهاء منه في غضون إطار زمني معقول وموارد معقولة.

ويظل أمام الآلية، في مرحلتها الجديدة المتبقية حقا، عمل هام يتعين عليها القيام به وتحتاج إلى موارد كافية للقيام به. واتساع نطاق هذا العمل كبير وغير مسبوق بين المحاكم الدولية والمحاكم ذات الطابع الدولي. وقد ورثت الآلية المسؤوليات المستمرة التي تترتب على توجيه الاتهام إلى أكثر من 250 فردا. وتلقت القضايا الناتجة أدلة من أكثر من 800 6 شاهد، خضع 200 3 منهم تقريبا لتدابير الحماية وأسفرت عن سجلات يُتوقع أن تمتد لتصل إلى تسعة كيلومترات. وفي ذلك السياق، لا تزال الآلية مكلفة بالإشراف على إنفاذ الأحكام، حيث يقضي حاليا 41 شخصا مدانا عقوباتهم في 12 دولة وسبعة أشخاص آخرين يخضعون لولايتها. وعلى المدى القريب، من المتوقع أن يزداد العمل المتصل بهذه المهمة مع بلوغ المزيد من السجناء المدة التي تؤهلهم للنظر في الإفراج المبكر عنهم. وسيكون الدعم الكافي خلال تلك المرحلة أمرا بالغ الأهمية. بيد أن ذلك العمل سينتهي، وستكيف

الآلية احتياجاتها من الموارد وفقا لذلك، مع ضمان تقيد ظروف السجن بالمعايير الدولية.

وتظل الآلية مكلفة أيضا بإدارة بالمحفوظات المتعلقة بالمحكمتين المخصصتين والآلية وحفظها وتيسير الوصول إليها. وترتبط تلك الوظيفة ارتباطا وثيقا بإحدى أولوياتي الرئيسية، وهي توطيد الإرث الثري لتلكما المحكمتين الذي يمكن أن يكون موردا قويا لمكافحة الإنكار والنزعة التحريفية. وفيما يتعلق بتلك المسؤولية، تواصل الآلية تلقي طلبات الوصول إلى الأدلة السرية المحفوظة في المحفوظات وتغيير تدابير حماية الشهود والبت فيها. وتنص المادة 28 من نظامنا الأساسي على تكليف الآلية بالاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية. وبالإشراف القضائي السليم، تتيح لنا تلك المهمة تبادل المعلومات الهامة مع المحاكم المحلية التي تواصل عمل المساءلة على المستويات المحلية، ولها تأثير مضاعف على دورة العدالة. وقد ركز مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقييمه الأخير، على ذلك النشاط، وبالنظر إلى ردود الفعل الإيجابية من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، خلص إلى أن الآلية تدعم بفعالية التحقيقات والإجراءات القضائية في مجموعة من الولايات القضائية.

وبموجب المادة 24 من النظام الأساسي، تُخَوّل الآلية بالإضافة إلى ذلك صلاحية إعادة النظر في الإدانة إذا ظهرت وقائع جديدة تثبت أن الحكم قد يكون غير مأمون. وفي القضية المتعلقة بجيرار نتاكيروتيمانا، المعروضة الآن على دائرة الاستئناف، قُدمت معلومات جديدة تشير إلى أن أحد الشهود قد يكون قدم أدلة كاذبة كانت حاسمة في بعض أحكام الإدانة الصادرة بحق السيد نتاكيروتيمانا. ولذلك أذنت دائرة الاستئناف بإجراءات مراجعة مصممة بدقة لتحديد ما إذا حدث خطأ قضائي. إن الحق في طلب المراجعة بموجب نظامنا الأساسي، الذي ينبع من الحقوق التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حق أساسي. ولا توجد قيود على تلك الطلبات، وعلى الرغم من أنه نادرا ما تتم الموافقة عليها، فإن الممارسة المحتملة لتلك الوظيفة يجب أن تظل متاحة من أجل حماية الحقوق الأساسية وضمان سلامة أحكامنا وإرثنا.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الآلية تقديم الدعم للضحايا والشهود المحميين الذين لا غنى عنهم في العملية القضائية الدولية. وفيما يتصل بذلك، تحتفظ الآلية بالولاية القضائية على السلوك الذي يتعارض مع إقامتها العدالة وعلى شهادات الزور التي قدمت أمامها أو أمام المحكمتين المخصصتين. ومع ذلك، تدرك الآلية الالتزام القانوني بالنظر في إحالة تلك القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية قبل الشروع في المحاكمة. ويتضح ذلك من قضية انتهاك شيشيلي وآخرين حرمة المحكمة التي أحيلت مؤخرا ومن المسألة قيد النظر من قبل قاض منفرد فيما إذا كان سيحيل قضية انتهاك فرانسوا نغيراباتواري لحرمة المحكمة. ويوفر استمرار ولاية الآلية على تلك الجرائم أثرا رادعا للتدخل في العدالة ويشكل جزءا هاما من حماية الشهود ونزاهة العملية القضائية.

وكما هو الحال دائما، فإن قدرتنا على إقامة العدل تعتمد على تعاون الدول. وفي ذلك الصدد، فإن دور التعاون، على النحو المبين في النظام الأساسي، ذو شقين. فهو يتألف من التزام على الآلية بمساعدة الولايات القضائية الوطنية عن طريق الاستجابة لطلبات المساعدة، ولكنه يشمل كذلك واجب الدول بالتعاون مع الآلية في التحقيق مع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تدخل في ولايتها القضائية ومحاكمتهم. ويدل إعلان المدعي العام مؤخرا، أنه قد تم تحديد مصير آخر الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جميعا، على نجاح تلك الجهود. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار رفض صربيا التعاون في قضية انتهاك حرمة المحكمة المتعلقة ببيتار يوبيتش وفيريكا راديتا يشكل عقبة مستمرة أمام اضطلاع الآلية بالمهام الموكلة إليها، حيث أنها أعاقت قدرتنا في الجزء الأكبر من عقد من الزمن على محاكمة المتهمين.

ولكن، كما لوحظ سابقا، لا تنتهي دورة العدالة بإصدار الحكم. فالوظائف المتصلة بتنفيذ الأحكام، التي تبدأ بعد النطق بحكم نهائي، تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك الدورة. ولكي تفي الآلية بذلك الجانب من ولايتها، فإنها تظل تتطلب تعاونا كاملا ومستداما من الدول. وتدرك الآلية تماما الجهود التي يبذلها عدد من الدول في هذا المجال وتقدر

مخلصة تعاونها المستمر. غير أنه لا يزال يتعين تحديد دول إنفاذ القانون لحفنة من الأشخاص المدانين أو للإفراج المؤقت عن فيليسيان كابوغا. وفي ذلك الصدد، فإن دور كل عضو في المجلس أساسي.

ومما يؤسف له أن حالة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو المفرج عنهم الذين نقلوا إلى النيجر وصلت إلى طريق مسدود وهي تذكرة محزنة بأنه لا تزال هناك عقبات في مجال التعاون. وأجدد دعوتي إلى الدول الأعضاء للتدخل حتى يمكن التوصل إلى حل دائم في أقرب وقت ممكن. وتواصل الآلية بذل قصارى جهدها، لكن تلك المعضلة لا يمكن حلها إلا من خلال جهد مشترك مع المجتمع الدولي. والدعم المستمر من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين ضروري لضمان الأداء الفعال لعملية العدالة. وبدونه، فإن مصداقية العدالة الدولية ككل ستكون في خطر. ويجب ألا تتحمل الآلية، ولا يمكنها أن تتحمل، هذا العبء لوحدها.

وفي الختام، أود أن أقول إن الآلية، بدعم مستمر من المجلس، ستفي بالوعد الذي قطعته في هذه القاعة ذاتها بأن الإفلات من العقاب لن يسود، بل سيتم التصدي له من خلال عملية قضائية دائمة ملتزمة بالإنسانية والإنصاف. وقد أسهم عمل الآلية والهيئات السابقة لها في إقامة العدل في قارتين، وأنتج قدرا كبيرا من الفقه القانوني الدولي وأوجد ذخيرة هامة من الدروس المستفادة للمحاكم المقبلة. ولا تزال المهمة الضخمة المتمثلة في حماية ذلك الإرث قائمة. إنها مسؤولية ذات أهمية مستمرة بالنسبة للضحايا والشهود والأشخاص المدانين والدول التي تعتمد على تعاوننا وللحفاظ على التاريخ والذاكرة.

وبعد أن انتقلنا الآن إلى مهامنا المتبقية البحتة، خفضنا حجمنا وبسطنا عملياتنا، ولكننا ما زلنا مصممين على اختتام المراحل النهائية من الولاية التي أناطها بنا المجلس. والآلية موجودة بوصفها تجسيدا لالتزام المجلس بالعدالة، وهي على استعداد لمواصلة ذلك المسعى حتى نهايته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضية غاتي سانتانا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم مرة أخرى اليوم. لقد عُرضت تفاصيل عن عملنا في كل من تقرير الاستعراض والتقرير المرحلي. وأود اليوم أن أسلط الضوء على المسائل الأكثر صلة باستعراض المجلس الجاري.

فإدراكا لتوقعات المجلس من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أن تنجز مهامها بفعالية، يمكنني أن أبلغكم بأن مكتبي قد أنهى ولايته الهامة المتمثلة في محاسبة جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. ففي 15 أيار/مايو، أعلنا أننا أكدنا وفاة آخر هاربين، رياندیكايو وسيكوبوابو. وخلصت تحقيقات فريق التعقب التابع لنا إلى أن كليهما فرا في عام 1994 من رواندا إلى ما كان يعرف آنذاك بزائير. وأقاما في مخيم كاشوشا، مع العديد من مرتكبي الإبادة الجماعية الآخرين، حتى أواخر عام 1996. ومن ثم فر سيكوبوابو عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى قبل وصوله إلى تشاد حيث توفي في عام 1998. وشق رياندیكايو طريقه إلى جمهورية الكونغو، حيث جند للانضمام إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ثم إلى كينشاسا، حيث توفي في عام 1998.

وقد تم الانتهاء من هذه المهمة المتبقية بنجاح بفضل خبرة وتفاني فريقي المعني بالتعقب. عندما توليت منصبي كمدع عام للآلية، أبلغت المجلس باعتزامنا بذل أكبر جهد ممكن لتحديد أماكن جميع الفارين من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المتبقين. وكما شرحت، فإن ذلك يعني اتباع نهج أكثر استباقية واعتماد منهجيات جديدة. ويتطلب ذلك أيضا تعيين الموظفين المناسبين ذوي المهارات المناسبة. وقد أشرت إلى أن لدينا فرصة سانحة للبرهنة على سجل حافل بالنجاح، ولكن أن هذه المهمة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. وأشعر بالارتياح لأن فريقنا قد حقق ذلك الهدف خلال السنوات العديدة الماضية وحصر جميع الهاربين الثمانية المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وألقينا القبض على اثنين من الهاربين – فيليسيان كابوغا في باريس في أيار/مايو 2020، وفولجينس كايشيما في بارل، بجنوب إفريقيا، في أيار/مايو 2023. ولا يزال كايشيما في جنوب أفريقيا بعد مرور عام على اعتقاله، ولكننا على ثقة من أنه سينقل أخيرا إلى عهدتنا في الفترة المقبلة. كما أكدنا وفاة ستة متهمين آخرين. وهذا يعني أن جميع الأشخاص ال 253 الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية قد تم الآن تحديد مصيرهم. وبالنسبة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، يعد ذلك دليلا هاما على تصميم المجتمع الدولي على ضمان العدالة في الجرائم الفظيعة. ولكن، إذ يجري تحديد مصير جميع الفارين من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تظل هناك حاجة إلى المزيد من العدالة.

وذلك يقودني إلى عمل مكتبي في مساعدة السلطات الوطنية على مواصلة عملية المساءلة عن الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، والتي ستكون النقطة الرئيسية في بياني اليوم. واتساقا مع استراتيجيات الإنجاز، فإن الولاية التي أناطها بنا المجلس في الفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي للآلية واضحة – يتعين علينا أن نستجيب لطلبات المساعدة من الشركاء الوطنيين في التحقيق في الجرائم الخاضعة لولايتنا القضائية ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم. وإذ أنني قدمت إحاطات منتظمة للأعضاء، فإن الدول الأعضاء في حاجة ماسة إلى مساعدتنا، كما يتضح من عدد وتعقيد الطلبات التي تقدمها. ففي العامين الماضيين وحدهما تلقينا 629 طلبا للمساعدة. واستجابة لتلك الطلبات، قدمنا الدعم لما مجموعه 219 ملف قضية وطني.

وفيما يتعلق برواندا، ساعدنا 10 دول أعضاء مختلفة. وسلمنا 000 5 وثيقة، ويسرنا مشاركة 69 شاهدا في الإجراءات الوطنية، وقدمنا خطط للتحقيق، وتبادلنا معلومات عن أماكن وجود الهاربين في عدد من البلدان. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، قدمنا الدعم لسبع دول أعضاء وأربع منظمات دولية. وسلمنا أكثر من 000 17 وثيقة وأعددنا ملفات تحقيق وتقارير عن قواعد الجريمة وتقارير تحليلية. ولكن بالإضافة إلى الإحصاءات الواردة في تقاريرنا، أود اليوم أن أقدم للمجلس صورة ملموسة بدرجة أكبر لذلك العمل.

في المتوسط، يقدم طلب جديد واحد للمساعدة إلى مكتبي كل يوم. وكلٌ يطلب شيئا مختلفا جدا. قد يكون طلبا للبحث في 11 مليون صفحة من الأدلة عن مشتبه به أو ضحية أو شاهد. وقد يكون طلبا لملف تحقيق أو تحليلا لجريمة معينة أو مجموعة من الجناة، أو قد يطلب منا الشركاء استخدام خبرتنا المتقدمة لمساعدتهم على حل القضايا الصعبة بصفة خاصة في تحقيقاتهم ومحاكماتهم. ويمكن أن يكون الطلب أيضا للحصول على مزيد من الدعم الاستراتيجي، مثل تعزيز التعاون الدولي الأقوى أو تقديم الدعم في مجالي التحقيق والعمليات لتحديد أماكن وجود الهاربين. ويعكس ذلك التنوع الواقع العملي لما يحتاج إليه زملاؤنا الوطنيون عندما يتعين عليهم الوفاء بمسؤولياتهم.

وشركاؤنا الرئيسيون هم، بطبيعة الحال، رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة. لكننا التقينا أيضا بمدعين عامين من دول أفريقية مثل إسواتيني وموزمبيق وجنوب أفريقيا، وكذلك من بلجيكا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها. ويعلم زملاؤنا الوطنيون أن هناك أشخاصا ارتكبوا إبادة جماعية يعيشون في بلدانهم من دون عقاب، بعضهم على مرأى من الجميع. وهم يعلمون أن كل قضية تتعلق بالضحايا والناجين الذين ما زالوا ينتظرون تحقيق العدالة. ولذلك، فإننا نستجيب كل يوم لطائفة واسعة من طلبات الدعم من الدول الأعضاء. وجمع الأدلة وخبرتنا تحدث فرقا في قدرتها على تحقيق العدالة في المحاكم المحلية.

وهذا أيضا هو العمل الذي قيمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في آخر تقرير قدمه إلى المجلس. إنني أشعر بالارتياح لأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن مكتبي أعطى خلال الفترة المستعرضة الأولوية لدعمه للدول الأعضاء وأنجز ولايته بنجاح. وكما لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اتخذنا خطوات للانخراط بشكل استباقي مع البلدان لتلبية احتياجاتها. ومن المهم أن يتكلم مكتب

خدمات الرقابة الداخلية، لدى إجراء تقييمه، مع شركائنا الوطنيين. وتؤكد تعليقاتهم ما أبلغته للأعضاء منذ سنوات عديدة. وكما أفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وافقت الأغلبية الساحقة من الشركاء الوطنيين على أن المساعدة المتلقاة أسهمت في تيسير التحقيقات والإجراءات القضائية في ولاياتهم القضائية. وأشاروا إلى أن مكتب المدعي العام يتقاسم الأدلة التي لن تكون متاحة للجهات القضائية الوطنية بخلاف ذلك، بما في ذلك عن طريق إتاحة الكثير منها لهم على الإنترنت. وأوضحوا كذلك أن مكتبي يتشاطر الخبرة في محاكمة القضايا المعقدة وأكدوا فعالية استفادة الولايات القضائية الوطنية من القضايا الملموسة التي تنظر فيها المحكمتان المخصصتان والآلية.

وأخيرا، توصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أن مكتب المدعي العام قام بدور نشط في تيسير التعاون الإقليمي بين المدعين العامين، بما في ذلك الدعوة إلى التعاون وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإحالة القضايا بين الولايات القضائية. وذلك بالتأكيد عمل هام ينبغي أن يستمر في السنوات القادمة. وقد أثنت الدول الأعضاء أيضا على مساهمات المكتب في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، ما أدى في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة الانتقالية. وخلاصة القول، أن النتائج التي أبلغ عنها مكتبي وبيانات الدول الأعضاء والتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تؤكد جميعها أن عمل مكتبي، عملا بولايته بموجب الفقرة 3 من المادة 28، موضع تقدير كبير وله أثر كبير.

وهذا التأكيد هام، بالنظر إلى العمل الذي لا يزال يتعين على شركائنا الوطنيين القيام به. وكما ذكرت من قبل، في الوقت الذي أصدرت فيه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام ضد 253 شخصا، كان من المعروف دائما أن هناك آلافا آخرين من الجناة الذين يتعين تقديمهم إلى العدالة. وبموجب استراتيجية الإنجاز التي أقرها المجلس، أصبح ذلك العمل الآن مسؤولية الدول الأعضاء في محاكمها الوطنية. لكن على الرغم من أن الدول الأعضاء قد حققت بالفعل نتائج هامة على مر السنين، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساءلة. ولا تزال السلطات الرواندية تسعى إلى تقديم أكثر من 000 1 متهم بالإبادة الجماعية هارب إلى العدالة. وبالمثل، لا يزال لدى المدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة الآلاف من مجرمي الحرب المشتبه بهم للتحقيق معهم ومحاكمتهم. كما تقوم السلطات المحلية في الدول الأعضاء الثالثة، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، بمقاضاة هذه الحالات بموجب سياسات "عدم وجود ملاذ آمن".

ومواصلة ذلك العمل أمر أساسي – للضحايا والناجين، بطبيعة الحال، وللدول الأعضاء التي جعلت تحقيق المساءلة أولوية على الصعيد الوطني بغية ضمان سيادة القانون وتعزيز المصالحة. وفي نهاية المطاف، يحقق ذلك العمل رؤية المجلس لمكافحة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من العقاب، أولا، من خلال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآن، في المحاكم المحلية في جميع أنحاء العالم.

إن الدعم المقدم من مكتبي أمر حيوي لنجاح تلك الجهود، كما أفادت الدول الأعضاء ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومكتبي على استعداد للعمل مع المجلس لإعداد خيارات بشأن كيفية استمرار ذلك الدعم. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو استمراره.

ختاما، أكمل مكتبي الآن بنجاح اثنتين من مهامه المتبقية الأساسية الثلاث. ففي العام الماضي، انتهينا من المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف المتبقية المحالة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي الشهر الماضي، نجحنا في معرفة مصير آخر الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبذلك انتهى هذا العمل أيضا. ويشعر مكتبي بالارتياح لأننا أنجزنا تلك الولايات المهمة، تمشيا مع رؤية المجلس للآلية بوصفها مؤسسة مؤقتة ستتضاءل مهامها بمرور الوقت.

ولكن بينما انتهت الآن عملية ضمان المساءلة الدولية عن الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، يواصل المدعون

العامون الوطنيون عملنا في محاكمهم. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن تُكلل استراتيجيتا الإنجاز بالنجاح إلا إذا استمر الدعم الذي يقدمه مكتبي للدول الأعضاء. ونقدم حاليا المزيد من الدعم مع إحداث تأثير أكبر من أي وقت مضى. وهذه علامة إيجابية وتأكيد على أن عملية العدالة تسير في الطريق الصحيح.

ويظل مكتبي ممتنا للمجلس على دعمه المستمر في جميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما للمجلس في إطار الاستعراض الخامس للتقدم المحرز في عمل الآلية.

وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفي، سعادة السيد ميشيل كزافيي بيانغ، ممثل غابون، على عمله الجدير بالإشادة بصفته رئيسا. وأود أيضا أن أشكر الأعضاء الحاليين في الفريق العامل الذين كرسوا أنفسهم بجد لمهمة الاستعراض الموكلة إلى الفريق العامل للتوصل إلى اتفاق بشأن البيان الرئاسي المعتمد في 4 آذار/مارس 2024 (S/PRST/2024/1).

وأرحب بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في هذه الجلسة.

إن ضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي تثير قلقا دوليا هو أحد المتطلبات الأساسية لصون السلام والأمن. وبحكم سجلها الناجح في مجال العدالة الانتقالية الذي تحقق من خلال الشراكة مع الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، فإن سيراليون، وهي الآن عضو منتخب في المجلس، يمكن أن تشهد على القوة التحويلية للعدالة الدولية التي تتحقق من خلال محاكم جنائية مستقلة ونزيهة مثل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وفي حالتنا، المحكمة الخاصة لسيراليون. ولذلك، نعرب عن التزامنا بدعم الآلية في الاضطلاع بولايتها المهمة.

ونعرب عن الامتنان بشكل خاص كبلد على الدعم الذي تقدمه الآلية لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وفي إطار التزامنا بالحفاظ على نزاهة محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية وعلى إرث المحكمة الخاصة لسيراليون، نعتقد اعتقادا راسخا أن إدماج أنشطة الآلية ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أمر غير قابل للتنفيذ وغير مستحسن. غير أننا ما زلنا نتطلع إلى التعاون بين الآليتين والذي يمكن أن يوفر فرصا لتبادل أفضل الممارسات وزيادة تعزيز أوجه الكفاءة التشغيلية.

ونشيد بالآلية على العمل الممتاز الذي أنجزته خلال فترة الاستعراض من عام 2022 إلى عام 2024، والتي انتهت خلالها من المحاكمات المتعلقة بجميع الجرائم الأساسية ومن عملها في تعقب الهاربين. ونشكر الدول التي تعاونت مع الآلية وقدمت لها المساعدة التي كانت تحتاج إليها لإنجاز ولايتها المهمة. ونشيد أيضا بجهود الآلية للتخلص من ازدواجية المهام بين كياناتها، مما أسفر عن تعزيز الاستخدام الأمثل لمواردها. ويتماشى ذلك مع الرؤية المبينة في القرار 1966 (2010) بأن تكون الآلية

”كيانا صغيرا مؤقتا على قدر من الكفاءة تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت ويوظف عددا صغيرا من الموظفين يتناسب مع مهامه القليلة“.

وبالانتهاء من مهامها الرئيسية، دخلت الآلية الآن مرحلة الأعمال المتبقية حقا. وتشمل مهامها الآن رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية وحماية الضحايا والشهود وإجراءات انتهاك حرمة المحكمة وشهادات الزور وإجراءات إعادة النظر وعدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين والإشراف على إنفاذ الأحكام وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية. وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على الاتجاه

المستقبلي لتلك المهام والوفاء بها، ونحن ملتزمون بإجراء تقييم بناء للتوقعات استنادا إلى السيناريوهات المحتملة.

ونقدر أن عمل الآلية قد تنشأ عنه أوجه عدم يقين نظرا لاعتمادها الشديد على حسن نية الدول الأعضاء وإرادتها السياسية. ونظرا لعدم وجود دول لإنفاذ الأحكام، اضطرت الآلية إلى إبقاء الأشخاص المدانين في مركز الاحتجاز في لاهاي الذي لم يكن مخصصا لهذا الغرض. وبالمثل، لا تزال الآلية تواجه تحديات في إقناع الدول بقبول الأشخاص المفرج عنهم والذين بُرئت ساحتهم والإبقاء عليهم. ويجب عليها أن تواصل العمل مع الدول، إلى جانب الدول الأصلية لهؤلاء الأشخاص، بغية استكشاف الحلول التي من شأنها التمكين من إعادة توطين الأشخاص المفرج عنهم والذين بُرئت ساحتهم، وفقا للمعايير القانونية الدولية السارية وحقوق أولئك الأشخاص.

وبالمثل، تعين على الفريق العامل أن يتصدى لأوجه الغموض نفسها هذه أثناء تقييمه لعمل الآلية ومستقبلها المحتمل. غير أنه وحتى في الوقت الذي يواصل فيه الفريق العامل مداولاته بشأن الهيكل والشكل والمهام التي ستشكل مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، فإن ما يبقى مؤكدا هو أن دعم المجلس المستمر للآلية أمر حاسم لضمان أن تتمكن من إنهاء ولايتها المتمثلة في تحقيق العدالة للضحايا في الوقت المناسب ودعم التزام المجلس بسيادة القانون.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الآلية القاضية غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما وأرحب بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

تؤيد غيانا عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في كفاحها ضد الإفلات من العقاب وفي دعم سيادة القانون. ونشيد بالتقدم المحرز حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق بالانتهاء من قضايا الجرائم الأساسية والنجاح في تعقب جميع الهاربين.

وكما ذُكر آنفا، فإن الآلية دخلت الآن مرحلة أعمالها المتبقية حقا، أي بعد مرور 31 عاما تقريبا على إنشاء المحكمتين المخصصتين. واستلزم الأمر بذل جهود دؤوبة لتحقيق هذا الإنجاز الملحوظ وتثني غيانا على القضاة والمدعي العام وموظفي الآلية على عملهم الدؤوب خلال تلك العقود الثلاثة.

وعلى الرغم من أن الآلية وصلت إلى مرحلة انتقالية أخرى، فإنها لا تزال تضطلع بدور مهم في ضمان المساءلة والعدالة عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وبينما يجب أن تتضاءل وظائف الآلية وحجمها تدريجيا وفقا للقرار 1966 (2010)، يجب إدارة تلك المرحلة بعناية لضمان نقل المسؤوليات المتبقية على نحو سلس وبصورة مناسبة. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة ضمان حماية الشهود والناجين.

تحيط غيانا علما بمشروع الوثيقة الإطارية الشاملة التي قدمتها الآلية إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والتي تتضمن سيناريوهات وتوقعات لإنجاز مهام الآلية. ونحيط علما على وجه الخصوص بالمقترحات المتعلقة بمعالجة المحفوظات ونقل مهام الآلية. وتعتقد غيانا أن المجلس سيكون بحاجة إلى تقرير مستكمل من الأمين العام عن الاعتبارات الإدارية وتلك المتصلة بالميزانية فيما يتعلق بإدارة المحفوظات من أجل مساعدته في مناقشاته بشأن هذه المسألة. سيكون من المفيد أيضاً تقديم تقرير يتضمن توصيات بشأن نقل المهام من الآلية.

وأود أن أشدد على أهمية ضمان تعاون جميع الدول مع الآلية ودعم عملها. وتشعر غيانا بالقلق إزاء حقيقة أن مسألة ضمان نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والمفرج عنهم من أروشا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021 لا تزال بدون حل، ونلاحظ الجهود التي تبذلها الآلية لإيجاد حل عادل للمشكلة. ونحث الدول على التعاون وتقديم كل المساعدة اللازمة للآلية وفقًا لالتزاماتها بموجب القرار 2637 (2022). وتثني غيانا على الجهود التي تبذلها الآلية للاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية، مما يمكنها من النهوض بقضية العدالة ومحاسبة الجناة.

وفي الختام، تؤكد غيانا من جديد دعمها الكامل لعمل الآلية وجهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيدة غراسييلا غاتي سانتانا، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتيهما.

تكرر فرنسا التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المكلفتين بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية. نحن نقدم دعمنا الكامل للآلية، التي يجب أن تكون قادرة على التعويل على هذا الدعم من مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. هناك قضيتان تمثلان اختتام المرحلة القضائية للآلية.

أولا، فيما يتعلق برواندا، رفضت الدائرة الابتدائية في 29 شباط/فبراير طلب فيليسيان كابوغا بإصدار أمر لإحدى الدول باستقباله على أراضيها كمتهم مفرج عنه مؤقتا. وبينما تواصل الدائرة الابتدائية رصد تطور الحالة الصحية للسيد كابوغا ريثما يتم تحديد الدولة التي تتطوع بقبول الإفراج المؤقت عنه، فإننا نشجع الآلية على إيجاد طريقة لتلبية مساعي الضحايا إلى تحقيق العدالة.

وثانيًا، فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، كان إصدار حكم الاستئناف في 31 أيار/مايو 2023 في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش بمثابة مرحلة حاسمة في النشاط القضائي للآلية. بالنسبة للضحايا، يمثل ذلك انتصاراً للعدالة على الإفلات من العقاب.

وفي حين أنه لم يعد هناك أي هارب من العدالة متهم بجرائم أساسية من قبل المحكمتين، فإن فرنسا تؤيد انتقال الآلية إلى المهام المتبقية حقا. هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها بشأن العديد من المسائل، بما في ذلك المهام الرئيسية مثل مساعدة المحاكم الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات، ومراقبة تنفيذ الأحكام، وأعمال إحياء الذكرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة لتبسيط أنشطة الآلية وتعاونها مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراض أساليب عملها، وعرض الآلية لإطار عمليات لإنجاز مهامها، وهو وثيقة حية تحدد تواريخ الإنجاز المتوخاة لكل مهمة من المهام.

كما رحّبنا بالقبض على فولجنس كاييشيما منذ أكثر من عام، وذلك بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا وبلدان أخرى. وكما قلنا، فإن اعتقاله مثال على التعاون الدولي الفعال والكفء في مكافحة الإفلات من العقاب. وندعو إلى نقله بسرعة إلى رواندا عبر أروشا حيث يمكن محاكمته هناك. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا مجدداً التزامها بتعاون الدول مع الآلية، وفقاً لالتزاماتها الدولية، وبدعم أنشطتها الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة. ونحن نأسف لأن بعض الشركاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك، على الرغم من النداءات المتعددة من رئيسة الآلية ومدعيها العام وكذلك نداءات الدول الأعضاء التي أحيلت إلى المجلس. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نلاحظ بقلق أن الآلية لا تزال تواجه صعوبات في إعادة توطين الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم. سيكون من المهم ضمان إعادة توطينهم بنجاح.

إن أعمال إحياء الذكرى ضرورية لتحقيق المصالحة. ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء إنكار الجرائم وكذلك إزاء خطاب الكراهية وتمجيد الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانتهم المحاكم الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة.

ولا أود أن أختتم كلمتي دون أن أشكر سيراليون على عملها الممتاز في الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس.

السيد ماكنتاير (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على أحدث تقييم وتقرير مرحلي وعلى إحاطتيهما إلى مجلس الأمن اليوم. كما أرحب بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ اليوم بالإشارة إلى الإنجازات المهمة التي تحققت خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. يؤكد أحدث تقرير أن جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم الأساسية قد اكتملت الآن. بالإضافة إلى ذلك، تم الآن حصر جميع الهاربين المتبقين في قضايا الجرائم الأساسية. ونحن نتفق مع الرئيسة غاتي سانتانا على أن هذا يمثل بالتالي لحظة تاريخية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية

للمحكمتين الجنائيتين. وتعد إنجازاتها حتى الآن دليلاً ملموساً على ما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه عندما نعمل معاً لتحقيق المساءلة. ومع اكتمال هذه المرحلة المهمة من العمل، من الصواب أن تركز الآلية والمجلس على المستقبل. وكما سمعنا من المسؤولين الرئيسيين اليوم، لا يزال هناك عمل مهم يجب القيام به، بما في ذلك مساعدة السلطات الوطنية والاضطلاع بالأنشطة القضائية الجارية. كما نرحب أيضاً بالخطوات الهامة والضرورية التي اتخذتها الآلية لتبسيط أنشطتها المتبقية وضمان كفاءتها. ونحن على ثقة من أنها ستواصل التركيز على هذا المجال في المستقبل.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك عقبات قائمة. وعلى وجه الخصوص، ندعو صربيا إلى اعتقال بيتار يوبيتش وفيبريكا راديتا ونقلهما إلى الآلية بعد سنوات من طلب ذلك. وعلاوة على ذلك، شهدنا في الأشهر الأخيرة زيادة في التوترات العرقية والقومية في غرب البلقان، بما في ذلك إنكار بعض كبار الشخصيات السياسية للجرائم الدولية. إن إنكار هذه الجرائم، لا سيما من قبل من هم في مواقع السلطة، يعيق بناء المنطقة للمجتمعات الآمنة والمستقرة والشاملة للجميع التي تستحقها شعوبها.

وأخيراً، تفخر المملكة المتحدة بالدور الذي تواصل القيام به في دعم الآلية، بما في ذلك من خلال إنفاذ الأحكام وغيره من أشكال المساعدة. نحن نأخذ هذه المسؤوليات على محمل الجد، بما في ذلك التعاون الوثيق مع كل من الآلية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان الامتثال لجميع المعايير الدولية. تعكس هذه المساعدة التزامنا الثابت بتحقيق العدالة لجميع المتضررين من الجرائم الفظيعة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما، وأرحب بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

وفي سياق إحياء الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في رواندا مؤخراً، فإن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تذكير بما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه في مجال مكافحة الإفلات من العقاب عندما يكون هناك التزام دائم ومستمر. كانت الفترة المشمولة بالتقرير مهمة للآلية التي عملت على نحو كامل كهيئة لتصريف الأعمال المتبقية للمرة الأولى منذ إنشائها. ويمثل اختتام جميع الإجراءات القضائية، وكذلك الإعلان الذي أصدره المدعي العام في أيار/مايو بشأن تأكيد وفاة آخر هاربين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهما – وهو ما يثني عليه وفدي – انتقال الآلية بشكل نهائي إلى مرحلة تصريف ما تبقى من أعمالها.

ونتيجة لذلك، واستشرافًا للمستقبل، ينبغي أن تركز الآلية على التخطيط للتخفيض التدريجي لعملياتها، امتثالاً لأحكام القرار 1966 (2010). وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن تقديره لعرض إطار العمليات لإكمال مهامها، الذي يحدد المواعيد المتوقعة لإنجاز الأنشطة وخيارات نقل المهام إلى كيان مناسب. وترى إكوادور أن هذه الوثيقة، إلى جانب التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، توفر مدخلات مفيدة لمجلس الأمن لتقييم التقدم الذي أحرزته الآلية ومسارها في المستقبل. وتواجه الآلية، في شكلها الجديد، التحدي المتمثل في الاضطلاع بمهامها المتبقية التي تشمل المهام القضائية المتصلة بحماية الشهود وإنفاذ الأحكام والقضايا المحتملة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وسيظل تعاون الدول الأعضاء المستمر أمرا لا غنى عنه في التصدي لتلك التحديات.

وترى إكوادور أن توطيد إرث الآلية والمحكمتين المخصصتين أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نؤيد الإجراءات الرامية إلى نشر الأحكام وملفات القضايا والمساعدة التي تقدمها الآلية على الدوام للولايات القضائية الوطنية. ويمثل نشر إرث الآلية إحدى أقوى أدواتها لمواجهة تحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب اللذين يشكلان الملاذ الأخير لأيديولوجية الإبادة الجماعية. ومن الضروري أيضا ضمان الحفاظ على محفوظات الآلية والوصول إليها.

في الختام، أؤكد مجددا دعم بلدي للآلية وعزمنا الراسخ على المشاركة البناءة في المفاوضات المؤدية إلى تجديد ولايتها.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا ورئيس هيئة الادعاء براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

إن اليابان ملتزمة بتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وبالتالي ندعم دور الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحث جميع الدول على التعاون مع الآلية.

ونرحب بما أظهرته الآلية من تقدم ملحوظ. فهي لم تنجز جميع قضايا الجرائم الأساسية في العام الماضي فحسب، بل نجحت أيضا في شهر أيار/مايو من هذا العام في تعقب جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم. ولولا مثابرة أعضاء فريق تعقب الهاربين وخبرتهم لما تمكنت من تحقيق ذلك النجاح. ونود أن نعرب عن تقديرنا لتفانيهم وإنجازهم. ونقرّ أيضا بأن التعاون الممتاز للدول المعنية أدى دورا هاما في تحقيق تلك النتيجة. ونعرب عن خالص امتناننا لها أيضا.

ومع هذا التقدم في مجالي التحقيق والمقاضاة، نرحب بانتقال الآلية الحالي من محكمة عاملة إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية حقا. وبينما نعترف بأنها ستستمر في أداء دور لا غنى عنه، بما في ذلك في مساعدة الولايات القضائية الوطنية، ينبغي تضييق نطاق أنشطتها وحجمها بمرور الوقت بما يتناسب مع التخفيض في مهامها. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لقيادة الآلية في استكمال مهامها المتبقية في أقرب وقت ممكن واستكشاف الخيارات المحتملة لنقل أنشطتها المتبقية.

لقد مكنتنا الوثيقة الإطارية عن إنجاز الآلية مهمتها، التي عرضتها الرئيسة غاتي سانتانا أمام المجلس في شهر نيسان/أبريل، بفهم أنشطتها المقبلة ومدتها المتوقعة وإمكانية نقل مهامها والصعوبات المترتبة عن ذلك فهما أفضل. ونشيد أيضا بمبادرة الرئيسة سانتانا لإعادة الهيكلة الداخلية التي تجمع بين خفض عدد الوظائف وتبسيط سير العمل من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد والكفاءات.

وأود أن أؤكد مجددا اهتمام اليابان المستمر بأنشطة الآلية ودعمها الثابت لها. ونعرب عن التزامنا بتعزيز سيادة القانون بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى والمؤسسات القضائية الدولية، بما في ذلك الآلية.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس جزيل الشكر على إحاطة اليوم بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للنهوض بالمساءلة عن الفظائع المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

إننا ممتنون للرئيسة غاتي سانتانا على قيادتها لهذه المؤسسة المهمة. وتواصل الآلية دعم إقامة العدل وضمان عدم نسيان بعض أخطر الجرائم التي ارتُكبت في القرن الماضي. وفي الشهر الماضي تحديدا، أعلن فريق تعقب الهاربين التابع لمكتب المدعي العام أنه تأكد من وفاة رياندكايو وتشارلز سيكوبوابو اللذين كانا آخر الهاربين الطلقاء. وكانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد اتهمت رياندكايو وسيكوبوابو بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية لمهاجمتهما أماكن لجوء مختلفة، بما في ذلك الكنائس والمستشفيات، وقتلهما المدنيين الذين لجأوا إلى هناك. وأسفرت تلك الهجمات مجتمعة عن مقتل الآلاف من التوتسي. وبإغلاق تلك القضايا، لم يتبق أي هارب رواندي طليق. وهذا إنجاز رائع، ونأمل أن يجلب السلام للضحايا والناجين الروانديين وأسرهم. ونهنئ الآلية على كل ما أنجزته من عمل لتحقيق العدالة للروانديين.

كما نعرب عن تقديرنا لفريق التعقب التابع للآلية ولسلطات جنوب أفريقيا لإلقاء القبض على فولجينس كايشيما في أيار/مايو 2023 بعدما أفلت من الاعتقال لأكثر من 20 عاما ونحيط علما بالجهود المستمرة التي تبذلها الآلية فيما يتعلق بفيليسيان كابوغا الذي قضت دائرة الاستئناف في شهر حزيران/يونيه الماضي بأنه غير مؤهل للمثول أمام المحكمة. ونقدر عمل الآلية في رصد حالته الصحية. ونشيد بعمل السيد براميرتس لتلبية طلبات السلطات الوطنية للمساعدة في النهوض بالعدالة في نظمها. وكما أشار المدعي العام، يجب

أن تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة للضحايا. وقد مكنت جهود المدعي العام السلطات الوطنية من التماس العدالة ومن ثم تحقيقها. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، نعرب عن امتناننا للعمل الذي قام به القضاة والمحامون ومحامو الدفاع وغيرهم من موظفي المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والآلية على مدى عقود وإسهاماتهم الكبيرة في النهوض بسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة.

لقد أدت الآلية دورا لا غنى عنه في الحفاظ على إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونقدر جهود الآلية للمساعدة في مكافحة إنكار ممارسة الإبادة الجماعية وتعزيز التعاون مع الدول المتضررة على نطاق أوسع. ونحيط علما أيضا بالعمل الجاري الذي تقوم به الآلية للحفاظ على سجلاتها المادية والرقمية الشاملة وسجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإتاحة الوصول إليها، مع ضمان حماية المعلومات السرية في تلك السجلات. ونظل ملتزمين بدعم هذه الجهود.

وإذ شرعت الآلية في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، فإننا نقدّر الأولويات التي أعربت عنها الرئيسة غاتي سانتانا، بما في ذلك جهودها المستمرة لتنقيح إطار العمليات وتعديله لتنجز الآلية عملها الهام. ونحيط علما أيضا بما بذلَته من جهود في التعاون مع رئيس قلم المحكمة تامبادو لتبسيط العمليات والتقليل من الازدواجية إلى أدنى حد ممكن في المجالات التي يشاركان فيها معا، مثل الإشراف على تنفيذ العقوبات وإدارة العلاقات الخارجية. وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها الرئيسة غاتي سانتانا والسيد براميرتس والسيد تامبادو للحد من الوجود المؤسسي للآلية، بما في ذلك إغلاق المكتب الميداني في كيغالي في شهر آب/أغسطس من هذا العام. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن إطار عمليات الآلية لإنجاز مهامها ونقدر تحليلها المتعمق فيما يتعلق بتلك المرحلة الحاسمة من عملها.

وكما يلاحظ تقرير الرئيسة غاتي سانتانا، فإن إحدى أهم وظائف الآلية في المستقبل ستشمل الإشراف على إنفاذ أحكام المحكمتين المخصصتين والآلية. ونشير إلى أن هناك 12 دولة من دول الإنفاذ تحتجز الأشخاص الذين أدينوا. وسيعتمد باستمرار نجاح عمل الآلية على التعاون الوثيق مع تلك الدول وغيرها من أجل ضمان أن يقضي المجرمون مدة عقوبتهم وأن يمثل الذين عرقلوا العدالة أمام القضاء. بالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى تحقيق الاستعراض الخامس نتيجة بناءة وإلى تعيين مجلس الأمن لمدع عام في وقت لاحق، يعقبه تعيين الأمين العام للرئيس وأمين السجل والقضاة. ونشكر سيراليون على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

من المهم الإشارة إلى جانب مثير للقلق في تقرير المدعي العام براميرتس، وهو استمرار إنكار الجرائم ورفض قبول الحقائق الثابتة الذي رأيناه فيما يتعلق بالأحداث في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونكرر مناشدة المدعي العام إلى جميع المسؤولين والشخصيات العامة لإبقاء الضحايا ومعاناة المدنيين في صدارة أولوياتهم. ونتفق تماما مع المدعي العام على أن هناك حاجة ماسة إلى قيادة تؤيد المصالحة وبناء السلام القيادة في يوغوسلافيا السابقة.

وفي الختام، نقدر ونكرم شجاعة وصمود الضحايا والناجين وأحبائهم وهم يواصلون الكفاح من أجل الاعتراف الرسمي بالفظائع المرتكبة في مجتمعاتهم. ونقدر شجاعة آلاف الشهود الذين شاركوا في المحاكمات أمام المحكمتين المخصصتين والآلية والمحاكم الأخرى. فبدونهم، لا يمكن تحقيق العدالة. وستواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل العدالة كأساس للسلام والاستقرار في مجتمعاتهم.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام براميرتس على تقريرهما المرحليين المفصلين المقدمين إلى المجلس وإحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم. وأرحب بالسيدة بوبوفيتش وزيرة العدل في صربيا، ونرحب بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا في هذه الجلسة.

تؤيد سلوفينيا بقوة عمل الآلية، التي أنشئت خلفا للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا وليوغوسلافيا السابقة، بقصد أن تكون

هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا. وهذا هدف مهم نفذته الجهات الفاعلة الرئيسية كافة بنجاح كبير. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن أهم نتيجة للآلية بالنسبة لسلوفينيا هي إسهامها وإرثها الدائم في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن أفظع الجرائم الدولية.

ونرحب بالتقدم القوي الذي أحرزته الآلية خلال فترة الاستعراض. ونلاحظ أنه لم تعد هناك محاكمات أو طعون جارية في قضايا الجرائم الأساسية المعروضة على الآلية. ونرحب أيضا بإنجاز مهمة أخرى متبقية، وهي تعقب الهاربين من الجرائم الأساسية. ونرحب بوثيقة إطار العمليات بشأن إنجاز مهام الآلية، التي أعدها مسؤولوها الرئيسيون. وهي وثيقة مهمة وشاملة ستساعد على توجيه المجلس عندما يحين الوقت لاتخاذ قرار الإنجاز النهائي للآلية وإمكانية نقل أنشطتها المتبقية في الوقت المناسب.

وقد أظهرت الآلية باستمرار التزامها وعزمها على التخطيط الملائم للمستقبل. وبعد مضي ثلاثين عاما منذ إنشاء المحكمتين المخصصتين، أصبحت الآلية الآن حقا مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية. غير أن ذلك لا يعني أن عملها قد انتهى. لا تزال هناك عدة مهام قائمة ذات أهمية في مسعى إقامة العدل. وتشمل هذه المهام الإشراف على إنفاذ الأحكام، وتلبية طلبات المساعدة الوطنية، وكفالة استمرار حماية الضحايا والشهود، ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وإدارة محفوظات الآلية ومحكمتيها السابقتين.

ومن وجهة نظرنا، فإن حفظ محفوظات المحكمتين وإدارتها وإمكانية الوصول إليها من أهم الوظائف المتبقية للآلية وتحتاج إلى مزيد من الدراسة. فللمحفوظات قيمة مستدامة ومن الضروري إدارتها بكفاءة من أجل ضمان المساءلة أمام المحكمتين. إذ تتطلب الإجراءات الجنائية نظاما يسهل الوصول إليه حيث يتم تخزين جميع الأدلة والوثائق وإدارتها بشكل صحيح من موظفين مؤهلين. في هذا السياق، نرى أهمية في الحصول على رؤى إضافية من الأمين العام والآلية بشأن هذه المسألة في المستقبل. ونعتقد أن إنشاء نظام موحد لحفظ محفوظات جميع المحاكم والآليات التي أنشئت في إطار الأمم المتحدة سيشكل السبيل الأنسب والأكثر فعالية للمستقبل.

ونلاحظ أنه لا تزال هناك آلاف القضايا المفتوحة أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية يتعين التحقيق معهم ومقاضاتهم. ولذلك، ينبغي أن يظل دعم الآلية ومساعدتها الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة أولوية، حتى بعد إنجاز الآلية لمهامها. ونتطلع إلى الحصول على مساهمات إضافية من الأمين العام والأطراف الرئيسية للآلية في ذلك الصدد. ويتوقف إنجاز ولاية الآلية والوفاء بها أيضا على التعاون مع الدول الأعضاء. ونحث جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والتعاون الكامل مع الآلية.

شهد الاحترام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى جانب الثقة المتبادلة بين أعضاء مجلس الأمن، تراجعاً ملحوظاً منذ الفترة التي أنشأ فيها المجلس المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، ومن ثم إنشاء الآلية. ومن المحزن يكاد يكون من المستحيل حاليا تصور إمكانية توافق المجلس على هذا الهدف. ربما يستدعي هذا الأمر مناقشة مستفيضة في وقت آخر، لكن ما يجدر بنا اليوم هو الإقرار بجدارة عمل المحكمتين والآلية وتقدير هذا العمل والاحتفاء به في سياق تنفيذ المهام التي أناطها بها المجلس. ورغم أن دور الآلية سيتقلص تدريجياً، فإن إرثها وإرث سلفيها، المحكمتين، سيظل راسخاً بلا أدنى شك. ولا يزال من الأهمية بمكان مكافحة إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب، ولإعادة التأكيد على أن مرتكبي أبشع الجرائم الدولية لن يفلتوا من العقاب، مهما طال الوقت. إن هذا الإرث يغذي التفاؤل بأن النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة سينتصر دائماً.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا في هذه الجلسة.

نحيي هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في رواندا والذكرى السنوية التاسعة والعشرين للإبادة الجماعية في

سريبرينتسا. واليوم تم الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بالجرائم الرئيسية، ومنذ 15 أيار/مايو من هذا العام، تم تحديد مصير جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمتان لوائح اتهام بحقهم. وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات في ضوء تلك المعالم البارزة.

أولاً، نودّ أن نؤكد من جديد دعمنا للآلية وأن نشيد بالجهود المبذولة لتنفيذ ولايتها. ويبين التقدم الكبير المحرز خلال الأشهر الستة الماضية تصميم المدعي العام والرئيسة والقضاة على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويسرنا أن نلاحظ أنه بينما لم يعد هناك أي هاربين أحياء من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تواصل الآلية الاضطلاع بدور مهم في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع الجرائم في المستقبل وتعزيز السلام.

ثانيا، إن مستقبل الآلية يستحق اهتمامنا الكامل. بعد أن دخلت الآلية مرحلتها المتبقية البحتة، فإنها تواصل أداء وظائف أساسية مثل رصد تنفيذ الأحكام، ومساعدة السلطات الوطنية، والحفاظ على المحفوظات. وقد أحطنا علما بإطار العمليات من أجل إنجاز مهامها. ونؤيد الاستعراضات التي أجريت للوصول إلى استخدام الموارد إلى أقصى حد وتعزيز فعالية الآلية بغية تحقيق رؤية كيان صغير وفعال ومؤقت. ونود أن نبرز أهمية الحفاظ على إرث المحكمتين المخصصتين والآلية. ونرحب بجهود الآلية لمساعدة المجتمعات المتضررة، ولا سيما الأجيال الشابة، على تحسين فهم وقائع الجرائم المرتكبة ومعالجة معاناتها. في هذا السياق، إن التوجهات المنكرة للحقائق والمحرفة لها وتمجيد المجرمين التي تم إبلاغنا بها مراراً، تثير قلقاً عميقاً.

ثالثا، تتطلب مكافحة الجرائم الدولية بفعالية تعاونا مستداما ومعززا. ويجب أن تتمكن الآلية من التعويل على دعم قوي من مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. وندعو جميع الدول إلى مضاعفة جهودها لتعزيز تعاونها مع الآلية، لا سيما لإلقاء القبض على المشتبه بهم وتسليمهم. ونشجع الدول أيضا على تعزيز أطر تعاونها الإقليمي في المسائل الجنائية. وأخيراً، نعرب عن أسفنا لأن حالة الأشخاص الذين أعيد توطينهم في النيجر على مدى أكثر من عامين – توفي أحدهم مؤخراً – ما زالت دون حل، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الآلية في هذا الصدد.

وتؤكد سويسرا من جديد التزامها بالعدالة الجنائية الدولية وكفالة المساءلة وتحقيق العدالة لجميع ضحايا الفظائع والناجين منها. ولا شك في أهمية إسهام الآلية في العدالة الانتقالية، وبالتالي في تعزيز السلام المستدام.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب برئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام لديها.

لقد درسنا بعناية الاستعراض الخامس للآلية وأحدث تقرير مرحلي عن أنشطتها. إنهما وثيقتان طويلتان، لكنهما لا تجيبان على السؤال الرئيسي المتعلق بالإطار الزمني النهائي المعقول لإغلاق الآلية و/أو نقل جميع مهامها. بل تحتوي الوثيقتان على إشارات غامضة إلى عام 2052، ولا يمكن أن يعتبر ذلك من المعقول وفقاً للقرار الأساسي، وهو القرار 1966 (2010).

وأود أن أشدد على عدة حائق في هذا الصدد. يعمل في آلية تصريف الأعمال المتبقية حاليا 301 شخص وتبلغ ميزانيتها السنوية أكثر من 65 مليون دولار. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ ميزانية محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، نصف هذا المبلغ. وأنفقت الآلية والمحكمتان اللتان سبقتاها 5 بلايين دولار خلال فترة عملهما. وسمعنا اليوم عدد الأشخاص الذين أصدرت المحكمة والآلية لوائح اتهام المحكمة بحقهم. وأجرينا عملية حسابية تقريبية، وتبين أن كل واحدة من لوائح الاتهام تكلف المجتمع الدولي 20 مليون دولار.

وفيما يلي بعض الحقائق. عندما طُرحت استراتيجية لإنجاز مهام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قيل إنه إذا لم تنفذ استراتيجية الإنجاز، سيستمر وجود المحكمتين حتى عام 2015. ونحن الآن في عام 2024. وفيما بعد، تضمن تقرير الأمين العام لعام 2009 (S/2009/258)، الذي طلبه مجلس الأمن في سياق تحويل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين إلى آلية لتصريف

الأعمال المتبقية، تاريخاً تقريبياً هو عام 2030 لإغلاق الآلية. وحتى في ذلك الحين، بدا أن تخصيص 21 عاما لإنجاز المهام المتبقية أمر غير معقول ومفرط. ويمكن أن يقال نفس الشيء الآن. لكن نحن الآن في عام 2024، كما نعلم، وتم التخلي بسهولة عن فكرة الإغلاق بحلول عام 2030. ويُتكلم الآن عن عام 2052. ومن المؤكد أنه، إذا استمر هذا المنطق، سيجري الكلام في عام 2050 عن عام 2070 وهكذا إلى ما لا نهاية.

كان ينبغي إغلاق الآلية منذ فترة طويلة. فقد أُنجزت المحاكمات الرئيسية، ولا يوجد هاربون من العدالة. غير أن الآلية تواصل تبرير وجودها بالمهام الثانوية التي يمكن أن تتولاها كيانات الأمم المتحدة القائمة والسلطات القضائية الوطنية، مثل القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة وإدارة المحفوظات والمساعدة التقنية. ونود أن نشدد على أن أيا من هذه المهام لا تتطلب حقا وجود آلية تصريف الأعمال المتبقية، خاصة في شكلها الحالي. فهناك وحدات وإدارات متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الدول المهتمة بالأمر عند الطلب. ونظرا لما قيل عقب الاستعراض الخامس لأنشطة الآلية، لا نرى أي سبب على الإطلاق للموافقة على تجديد ولايتها. فما الفائدة من تجديدها؟ هل سنسمع مرة أخرى، في عام 2026، بعد عامين من الآن، مجموعة من الأعذار التقليدية والتوقعات الغامضة والسيناريوهات التي من الواضح أنها غير مقبولة لنقل مهامها؟

بيد أننا مستعدون لتمديد ولاية الآلية – على أساس استثنائي – لمساعدتنا فقط على تقييم عملها والإحاطة علما بإنجازه. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لقيادة الآلية أن تبدأ فوراً في تنفيذ السيناريو الأكثر واقعية لتقليص أنشطتها، أي التحضير لنقل المهام المتبقية إلى الهيئات الوطنية للدول، وعند الضرورة، إلى كيانات الأمم المتحدة. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يصدر تعليمات مباشرة بهذا الشأن. فهذا هو المسار الذي اتبعته محكمتا نورمبرغ وطوكيو، اللتان لا تزالان بالنسبة لنا مثالين على تحقيق عدالة موضوعية وغير متحيزة ومهنية وسريعة في أخطر الجرائم في تاريخ البشرية.

أثار بعض أعضاء المجلس مسألة ما يسمى بمراكز المعلومات. وفي هذا السياق، نود أن نقول إن إنشاء هذه المراكز وصيانتها ليسا من المسائل التي تخص مجلس الأمن أو الآلية. فهي مبادرات من فرادى الدول، وبالتالي فإن الأمر متروك لها لاتخاذ قرار بشأن مستقبل هذه المراكز. وفي الوقت نفسه، فإن الدعوات إلى الحفاظ على إرث الآلية، وبصفة خاصة سلفها، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، دعوات سخيفة تماما. وموقف روسيا من الأثر المريب الذي تركته أنشطتهما في المنطقة موقف معروف جيدا. وعلاوة على ذلك، نود أن نذكر بأنه لا توجد جهات خاصة وصية حتى على إرث محكمة نورمبرغ. ولسبب ما، فإن هذه الوفود التي تشعر بقلق شديد إزاء تمجيد المجرمين لا تعرب عن نفس القلق عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الذين حكمت عليهم محكمة نورمبرغ.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هناك حلاً بسيطاً لمشكلة وثائق الآلية – ينبغي للمجلس أن يسلمها إلى الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تحتفظ بملفات كبيرة ولديها التخصص اللازم لمعالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، إذا كانت الدول المعنية بالنزاعات ترغب في الحصول على هذه الوثائق، ينبغي تسليمها لها على الفور، لأنها مهمة بالنسبة لهذه الدول وليس للمجتمع الدولي فحسب. واقترحنا إضافة نص لهذا الغرض إلى مشروع القرار. وندعو إلى تأييده.

وكانت هناك مقترحات تدعو إلى مخاطبة الآلية والأمين العام مرة أخرى بشأن هذه المسألة. لكن هذه المسألة ما زالت قيد المناقشة منذ عام 2009. واتصلنا مرارا ب الأمين العام والآلية نفسها. وجميع الخيارات مطروحة على الطاولة. ولا يزال المدعي العام للألية يشكو إلى مجلس الأمن من عدم اعتراف جميع البلدان في منطقة البلقان، على سبيل المثال، بقرارات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والألية. كما أشارت عدة وفود إلى هذه المسألة اليوم. ونحن أن السبب الجذري لهذا الوضع واضح تماماً. فقد صاغت المحكمة قراراتها لتناسب خطابا سياسيا معينا، بإلقاء كل المسؤولية عن الأحداث في المنطقة على الصرب. وتجاهلت المحكمة كل ما لا يناسب هذا الخطاب. ولم يعاقَب

مرتكبي المذابح ضد الصرب أبدا. وبالمناسبة، يمكن أن يقال نفس الشيء عن ممثلي بلدان حلف شمال الأطلسي التي شنت العدوان العسكري على يوغوسلافيا. ونود أن نذكر بأن 000 14 قنبلة قد أُسقطت خلال ذلك الهجوم. وسقط العديد من الضحايا المدنيين وكانت هناك أدلة على وقوع جرائم حرب. إلا أن المحكمة قررت أنه ليس لها أي أساس قانوني، وبالتالي ليس لها الحق في محاسبة أي شخص.] ولسبب ما، لم تهتم المحكمة سوى بالصرب. وبلغت نسبة الصرب 80 في المائة من المدانين، وتجاوزت المدة التراكمية لأحكام السجن الصادرة بحقهم 000 1 سنة. أما ممثلو الأطراف المتحاربة الأخرى الذين عُرضت قضاياهم على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإما صدرت بحقهم أحكام أكثر تساهلاً أو تمت تبرئتهم تماماً. وعلى نحو عام، فإن تولي كيان من الأطراف الثالثة الملاحقة القضائية للأشخاص الذين كانوا يخضعون بالكامل للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتولاها جهة من طرف ثالث، وهو الدوائر المتخصصة في كوسوفو التابعة للاتحاد الأوروبي، يدل بشكل كبير على جودة ما يسمى بعدالة المحكمة.

فعلى سبيل المثال، فإن نتائج تصويت الجمعية العامة على القرار 78/282 بشأن أحداث سريبرينيتسا، غنية عن البيان. وقد افترض مقدمو القرار أنه بما أن وثيقتهم تستند إلى أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فلا يمكن التشكيك في أحكامها. ولكن في الواقع، لم يؤيد أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة تلك المبادرة. وقد أدت المبادرة نفسها، استنادًا إلى تلك الأحكام، إلى تصعيد التوترات في البلقان، وهو ما يؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فشلت تمامًا في مهمتها المتمثلة في تعزيز السلام المستدام بين الأعراق.

وبعد مرور أكثر من 30 عاماً على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم تُطو بعد صفحة إرثها المزعوم البغيض. ولا تزال عجلة العدالة في خلفها بالآلية تسحق الأرواح البشرية – ويحدث ذلك الآن من خلال عدم الالتزام بوظيفة الإشراف على تنفيذ العقوبات.

فعلى سبيل المثال، فإن الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، رادوفان كاراديتش، مسجون حاليًا في المملكة المتحدة. وتُنتهك حقوقه بشكل صارخ. وعلى سبيل المثال، اتُخذ الإجراء التأديبي الأخير ضده لأنه أثناء مكالمة هاتفية سُمع بكاء طفل من طرف المحاور. وبناء على الحكم الصادر عن قيادة المؤسسة العقابية، لم يكن ذلك الطفل مدرجًا في قائمة الاتصال المعتمدة، مما يفسر العقوبة. وعلاوة على ذلك، وبسبب قيام وسائل الإعلام بنشر مراسلات إلى أحد أقاربه، دون موافقته، فقد تعرض لإجراءات تأديبية إضافية. ماذا كانت هذه التدابير؟ لقد تم تجريده من مرتبة فراش ووسادة، وحاليا لا يمكنه أن يتلقى زيارات سوى من رجال الدين.

وعلاوة على ذلك، فإن الجنرال الصربي راتكو ملاديتش بين الحياة والموت في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي. وخلص سبعة خبراء طبيين إلى ضرورة نقله إلى صربيا لمواصلة قضاء عقوبته في بلده. إن مرض السيد ملاديتش وكونه طريح الفراش يتطلبان وجود موظفين مدربين تدريبًا جيدًا ومساعدته بلغته الأم. حالته حرجة جدا لدرجة أنه قد يموت عند نقله إلى بلد آخر غير بلده الأصلي.

ومع ذلك، وخلافاً لمقتضيات الإنسانية، فقد رفض رئيس الآلية في 10 أيار/مايو طلب محامي ملاديتش بالإفراج المبكر عنه لأسباب إنسانية أو السماح له بقضاء ما تبقى من مدة عقوبته في صربيا. ما الغرض من هذا القرار؟ ولنتذكر أنه وفقًا لوثيقة الآلية المؤرخة 15 أيار/مايو 2020، يتم أخذ أي تقارير طبية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات في مثل هذه الحالات. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نفهم سبب عدم أخذ آراء سبعة أطباء في الاعتبار.

إننا ندعم محامي السيد ملاديتش وأفراد أسرته في نضالهم من أجل حقه في الحياة والمساعدة الطبية. ومرة أخرى، نؤكد أن النهج الذي اتبعته الآلية في قضية ملاديتش يتناقض بشكل صارخ مع النهج الذي اتبعته في قضية السيد كابوغا. ففي قضية السيد كابوغا، أخذت الآلية في الاعتبار الظروف المتعلقة بصحة المتهم، حيث قامت بتجميد الإجراءات والموافقة على النظر في إطلاق سراحه من الحجز لأسباب طبية. ونرى ازدواجية صارخة في المعايير هنا.

و ندعو إلى اتخاذ قرار نهائي بنقل السيد ملاديتش إلى صربيا لقضاء الفترة المتبقية من عقوبته. وسيكون ذلك متوافقاً مع ظروف محاكمة الجنرال الصربي، أي تقدمه في السن، وحقيقة أن المحاكمة ضده قد استمرت لفترة طويلة غير مبررة، تم خلالها تنحية ثلاثة قضاة. وقد عانى المتهم من انتهاكات متكررة لحقوقه الأساسية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية. وقد تم انتهاكها جميعًا في محاكمته. ونشدد على أنه في حالة حدوث تطورات سلبية فيما يتعلق بالسيد ملاديتش، فإن المسؤولية تقع بالكامل على عاتق الآلية.

ويمكن رؤية إخفاق الآلية في الامتثال الكامل لمهمتها الإشرافية فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، وذلك بشكل واضح في تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس الأمن. ولا تتعامل الآلية مع هذه المهمة بشكل مباشر، ولكنها بدلاً من ذلك تعتمد على التقارير الواردة من المؤسسات العقابية الوطنية. وعلاوة على ذلك، تلقينا تقارير تفيد بأن رصد احترام حقوق الأشخاص المدانين تتولاه اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أوالمهينة.

وهذا يثير عدداً من الأسئلة. ما هو السبب إذن الذي يجعل الآلية نفسها ضرورية؟ وعلاوة على ذلك، وخلال النظر في التقرير السابق (انظر S/PV.9502)، لفت وفد بلدي الانتباه إلى الانتهاكات المتعددة لحقوق السيد كاراديتش في السجن البريطاني. وكان من المنطقي أن نفترض أن الآلية سترسل هاتين المنظمتين المشاركتين في الرصد لزيارة الشخص الذي لاحظ أحد أعضاء مجلس الأمن محنته. ومع ذلك، فقد نما إلى علمنا أن المنظمتين المذكورتين أعلاه، شأنهما شأن الآلية نفسها، لا تهتمان على الإطلاق بظروف سجنه.

وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرار بشأن تسليم جميع الأشخاص الذين يقضون أحكاماً بالسجن إلى دولهم التي يحملون جنسيتها لقضاء ما تبقى من مدة عقوبتهم. إننا نعتقد أن السلطات القضائية الوطنية في وضع يمكنها من حل المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوقهم ومعاملتهم معاملة مهينة. والآلية غير قادرة على التعامل مع ذلك. وقد أعددنا المقترحات ذات الصلة بمشروع قرار المجلس، ونعتمد على دعم أعضاء المجلس. ونحن نعتقد أن الخيار الذي اقترحناه سيساعد على مراعاة عوامل مثل الخصائص والاحتياجات الصحية والعمرية واللغوية والثقافية والدينية للأشخاص المحكوم عليهم واحتياجاتهم، وكذلك عدم قدرتهم على التواصل مع ذويهم بسبب بعدهم عن أسرهم وافتقارهم للروابط الاجتماعية ومشاكلهم النفسية. علاوة على ذلك، سيساعد ذلك على تقليل تكلفة الآلية. والأهم من ذلك أن هذا الخيار سيحل مشكلة المهمة الأطول عمراً لتصريف الأعمال المتبقية، والتي من المتوخى أن تستمر أنشطة الآلية على أساسها حتى عام 2052. وسيؤدي نقل المهمة إلى حل هذه المشكلة.

ونكرر دعوتنا إلى الآلية للتحضير الفوري لنقل جميع مهامها المتبقية، وهي الفصل في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية، وضمان حماية الضحايا والشهود، والإشراف على تنفيذ العقوبات، لتتولاها السلطات الوطنية المختصة، وكيانات الأمم المتحدة عند الاقتضاء. ويمكن أن يتم ذلك بطريقة منظمة وبتوقيت مناسب، أو، بدلاً من ذلك، يمكن أن نجد أنفسنا في نفس الوضع الذي حدث في العراق ولفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للعمل من أجل محاسبة تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يجري الخفض التدريجي له الآن على عجل. وقيادة آلية تصريف الأعمال المتبقية لديها خيار هنا.

وفي الختام، نود أن نسترعي الانتباه إلى الوضع غير المقبول الذي حدث بالأمس فيما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. فقد طلبت صربيا ورواندا حضور اجتماع للفريق العامل غير الرسمي، لكن عدداً من الوفود منعت مشاركتهما. وسبب القيام بذلك غير واضح تماماً. إن صربيا ورواندا ليستا مجرد دولتين يمكنهما أن تقدما للفريق العامل غير الرسمي بعض الاعتبارات النظرية فحسب؛ وإنما هما دولتان من المنطقة ويمكن حتى أن تصبحا خلفاً للآلية وتتوليا بعض مهامها. وقد سمعنا من أعضاء المجلس أن طلبات

المشاركة تلك قد وردت في وقت متأخر. غير أننا نود أن نسترعي الانتباه إلى أن لدينا عددا من الدول غير الأعضاء في المجلس تشارك في جلستنا اليوم. وجاء طلب من أحدها قبل ساعة واحدة فقط من بداية جلستنا. ومع ذلك كان من دواعي سرورنا أن نلبي جميع الطلبات.

ونتوقع من رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين أن يعقد اجتماعا خاصا نستمع فيه إلى الدول المتضررة، بمشاركة المسؤولين الرئيسيين في آلية تصريف الأعمال المتبقية، حتى نتمكن من الدخول في مناقشة عملية لمسألة نقل مهام الآلية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما بشأن العمل الجاري للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

إننا نرحب بالاهتمام بالاضطلاع بأنشطة التخطيط للمستقبل والمضي قدما في عملية الانتقال. وفي ذلك الصدد، كان تقرير الاستعراض الخامس وإطار العمليات لإنجاز المهام أداتين أساسيتين في استعراض الآلية هذا العام.

وننوه بالتقدم الذي أحرزته الدوائر في الانتقال إلى الاختتام الفعلي لمحاكمتها النهائية وإجراءات الاستئناف في قضايا الجرائم الأساسية، وإعلان المدعي العام أنه تم تحديد مصير جميع الهاربين. بيد أننا نسلم بضرورة أن تواصل الآلية عملها بشأن إنفاذ الأحكام وحماية الشهود ورصد القضايا. فتلك مهام أساسية وتوفر للمجتمعات المحلية وضحايا الجرائم الفظيعة العدالة المستدامة التي يستحقونها. ونود أن نؤكد للرئيسة دعمنا الكامل في مواصلة تلك المهام الهامة.

إن تركيز مكتب المدعي العام على مساعدة الولايات القضائية الوطنية في محاكمة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، فضلا عن بناء قدرات الادعاء الوطنية، جدير بالثناء. فبذلك، يواصل المكتب القيام بدور حاسم في تيسير سيادة القانون والمساءلة على الصعيد العالمي. وقد بنى المكتب وطور خبرة في مجال المقاضاة على الجرائم الفظيعة، التي ينبغي أن تظل مفيدة للمحاكم الوطنية، حتى خارج نطاق الآلية. ونؤيد الجهود الرامية إلى استكشاف الخيارات في ذلك الصدد.

وتتطلع مالطة أيضا إلى إجراء المزيد من الدراسة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية فيما يتعلق بمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، بطريقة تحافظ على السرية مع ضمان إمكانية الوصول إليها.

ونشارك الآلية في شكر الدول المعنية بإنفاذ القانون المشار إليها في التقرير والإشادة بها. إننا ندرك التحديات المستمرة التي تواجهها الآلية في مجال الإنفاذ وندعو الدول التي يمكنها أن تفعل ذلك إلى الاضطلاع بمسؤوليات الإنفاذ. إن مالطة تدرك التحديات التي تواجهها الآلية عندما يتعلق الأمر بتعاون الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بقضية يوبيتش وراديتا. وندعو الدول إلى مساعدة الآلية أيضا فيما يتعلق بالمأزق الذي لم يتم حله للأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم الذين نقلوا إلى النيجر.

وقد اتخذت الآلية والهيئات السابقة لها خطوات هامة في إثبات الحقائق وتوفير السجل التاريخي للجرائم الفظيعة المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي ذلك السياق، نشكر الرئيس على النهوض بتيسير الآلية، حيثما أمكن، إنشاء مراكز للإعلام تمشيا مع القرار 1966 (2010). فنشر المعلومات مهم لا لإرث المحكمتين المخصصتين والآلية فحسب، بل كذلك لأنه أداة محورية في مكافحة إنكار الإبادة الجماعية وما يرتبط به من ظواهر مثيرة للانقسام.

وأخيرا، نشكر سيراليون على دورها بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

السيد قواوي (الجزائر): نتوجه أولا بالشكر، السيد الرئيس، إلى كل من رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، والمدعي العام، سيرج براميرتس، على إحاطتيهما بشأن أنشطة الآلية. نرحب بممثلي كل من رواندا وكرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة. كما ننتهز هذه السانحة للتوجه بالشكر أيضا إلى كل من سيراليون، على العمل الدؤوب الذي تقوم به بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذا مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة على جهوده في تنسيق عمل المجلس والآلية.

وفيما يتعلق بما سمعناه اليوم، فإننا نود أن نسلط الضوء على 5 نقاط:

أولا نقدر التقدم المحرز في إنجاز عمل هذه الآلية المؤقتة منذ إنشائها في 22 كانون الأول/ديسمبر 2010، لا سيما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل التقليص التدريجي لمهامها المتبقية ولحجمها والانتقال لآلية فعلية لتصريف الأعمال. حيث نسجل بارتياح الانتهاء من جميع القضايا والدعاوي المتعلقة بالجرائم الأساسية المحالة إلى الآلية من طرف المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لكل من يوغسلافيا السابقة ورواندا، وكذا استكمال تعقب جميع الفارين من العدالة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام. ونرحب بالجهود المبذولة لإزالة الازدواجية في المهام بين أجهزة الآلية التي أدت إلى ترشيد النفقات.

ثانيا، مع انتهاء النظر في القضايا وتراجع المهام القضائية يتعين على الآلية أن تخفض نفقاتها وأن تسعى إلى استخدام الموارد المالية المتاحة على النحو الأمثل، مع التركيز فقط على إحالة القضايا الثانوية العالقة إلى المحاكم القضائية الوطنية والأنشطة المتعلقة بحفظ الوثائق وإدارة الأرشيف.

ثالثا، رغم إدراكنا لحجم التحديات المطروحة على الآلية في هذا الإطار، من قبيل خفض عدد الموظفين والإشراف على إنفاذ العقوبات والأحكام والسهر على حماية الضحايا والشهود وحفظ الوثائق وإدارة الأرشيف، فإننا ندعو الآلية من خلال القضاة المعنيين ومكتب الادعاء العام وقلم المحكمة إلى تسريع وتيرة إنهاء مهامها المتبقية في خطتها المستقبلية، وفق جداول زمنية واضحة ومحددة ومعقولة بما يتوافق مع الطابع المؤقت للآلية التي أنشئت لتكون هيئة صغيرة مؤقتة وفعالة تتضاءل وظائفها وحجمها بمرور الوقت، حسب مقتضيات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام الأساسي للآلية.

رابعا، إن التعاون الفعال والعمل بين الآلية والدول المعنية بإنفاذ العقوبات يكتسي أهمية كبرى لإتمام ولايتها وإنجاح عملها. حيث لن يتسنى لها تحقيق ذلك إلا من خلال تقوية العمل مع جميع الأطراف المعنية وتعزيز الثقة المتبادلة وأخذ المشاغل المشروعة للجميع بعين الاعتبار من أجل تسهيل التوصل للحلول الملائمة والتصدي للإفلات من العقاب، بما في ذلك حفظ الأرشيف وتيسير إنشاء مراكز للمعلومات والوثائق.

خامسا، على الرغم من الدور المكمل الذي يمكن أن تقوم به الآليات الدولية في تحقيق العدالة الدولية، عند عدم تمكن الهيئات القضائية الوطنية من النظر والفصل في الجرائم الخطيرة بنفسها أو عدم رغبتها في ذلك، فإننا نؤكد أنه من حيث المبدأ تقع المسؤولية بالأساس على عاتق الدول في مساءلة مرتكبي الجرائم التي وقعت على أراضيها لأن من واجبها، قبل كل شيء، توفير العدالة لمواطنيها.

ختاما، تؤكد الجزائر أن إرساء العدالة وإعلاء سيادة القانون على أساس مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، يعد عنصرا أساسيا لتوفير المساءلة عن أخطر جرائم القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق الاستقراء والمصالحة على المستوى الوطني بما يخدم السلم والأمن الدوليين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما.

لقد واصلت آلية تصريف الأعمال المتبقية عملها باطراد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأكملت أنشطة المحكمتين في جميع قضايا الجرائم الأساسية. ولم تعد هناك محاكمات جنائية أساسية أو إجراءات استئناف جارية أو ستعقد. ويمثل ذلك تقدما هاما في كفاح المجتمع الدولي ضد الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة.

وفيما يتعلق بالخطوات التالية للآلية، أود أن أدلي بأربع نقاط.

أولا، ينبغي للآلية أن تركز، من الآن فصاعدا، على الإشراف على إنفاذ الأحكام وتقديم المساعدة لأنشطة المحاكمات الوطنية. وإلى جانب ذلك، نقترح على الآلية زيادة توضيح أدوار ومسؤوليات مكاتبها وتعزيز التنسيق الداخلي وتحسين تخصيص الموارد ومواصلة خفض مهامها وحجمها.

ثانيا، لم تعد المهام المتبقية للآلية تتصل بإجراءات المحاكمات في القضايا الرئيسية. وينبغي لها أن تنقل مهامها في الإشراف على إنفاذ

الأحكام والنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، من بين أمور أخرى، إلى البلدان الراغبة في ذلك والقادرة على القيام به. ونقترح أن تعمل الآلية وتتفاعل مع الدول المهتمة بغية التعجيل باستكمال عمليات النقل.

ثالثا، ينبغي للآلية أن تواصل تعزيز الاتصال مع الأطراف ذات الصلة ومراعاة جميع الشواغل المشروعة لإيجاد حلول مناسبة لتبادل المعلومات وإعادة توطين الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم، من بين مسائل أخرى، فضلا عن التكاتف في مكافحة الإفلات من العقاب.

رابعا، سيعتمد مجلس الأمن مشروع قرار لتجديد ولاية الآلية في وقت لاحق من هذا الشهر. وينبغي للآلية أن تضطلع بعملها في المستقبل وفقا لتلك الوثيقة وأن تنفذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سيراليون، بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية على جهودهما في تنسيق عمل المجلس والآلية.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما المتبصرتين وعلى ما قدماه من معلومات مستكملة عن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونرحب بحضور معالي وزيرة العدل في صربيا، السيدة مايا بوبوفيتش، وممثلي رواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

ترى موزامبيق أن هذه المناقشة ذات أهمية قصوى لأنها تتيح لمجلس الأمن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن عمل الآلية ومستقبلها. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الآلية في تنفيذ القرار 1966 (2010)، مما يعزز تصميم المجلس على مكافحة إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، من العقاب. ونشيد بشكل خاص بالآلية لتوليها أخيرا مهامها المتبقية بالكامل، على النحو المتوخى أصلا في القرارين 1966 (2010) و 2637 (2022)، عند إنشائها. فقد كابد شعبا رواندا ويوغوسلافيا السابقة معاناة هائلة على مدى عقود. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن تكريم الضحايا والناجين بمحاسبة المسؤولين عن الفظائع المرتكبة ضدهم. والمساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة لا تنتهي بإصدار الأحكام. فإنفاذ الأحكام واستعراضها يشكلان أيضا عنصرين حاسمين في جهود المساءلة ويجب تنفيذهما وفقا للمعايير الدولية.

ويجب أن يكون الضحايا والشهود في صميم جهودنا لتعزيز تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم البشعة التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، نحيط علما بتدابير الحماية التي تتخذها الآلية، بما في ذلك التعاون مع الدول ذات الصلة التي أعيد توطين الشهود المشمولين بالحماية فيها. والتعاون بين الآلية والدول أمر أساسي ليتسنى للآلية الاضطلاع بوظائفها على النحو الواجب، ولا سيما في مجالات الإشراف وإنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو الدول إلى التعاون مع الآلية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والنظام الأساسي للآلية. وندرك التحديات التي تواجهها الآلية في الوفاء بولايتها، لا سيما فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام. ونشيد بجهود الرئيسة في ذلك الصدد ونشجع الآلية على المثابرة في سعيها لتحقيق العدالة لضحايا التطهير العرقي والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي. والمهام المتبقية لا تقل أهمية عن المهام المخصصة للمحكمتين اللتين سبقتا الآلية. فبالنسبة للضحايا والناجين، لا يوجد فرق وكل ما يطلبونه هو تحقيق العدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما المتعمقتين بشأن سبل المضي قدما. وأرحب أيضا بالسيدة بوبوفيتش، وزيرة العدل في صربيا، وبممثلي رواندا والبوسنة والهرسك وكرواتيا.

بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، بعث مجلس الأمن برسالة قوية تفيد بأنه لن يتغاضى عن الجرائم البشعة المرتكبة. غير أنه وبعد حوالي 30 عاما، نشهد مرة أخرى نزعة تحريفية مثيرة للقلق، بما في ذلك إنكار الفظائع التي ارتُكبت في الماضي، مما يجعل دور الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في ضمان العدالة الانتقالية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، ترحب جمهورية كوريا بانتهاء الآلية بنجاح من جميع قضايا الجرائم الأساسية وتعقب الهاربين. وعلى الرغم من أن الآلية قد اعتُبرت في البداية كيانا متبقيا، فإن إنجازها المبكر للقضايا الأساسية على الرغم من محدودية الموارد إنجاز ذو مغزى. ونعتقد أن ذلك يجسد التزام الآلية الثابت بتحقيق العدالة فيما يتعلق ببعض أخطر الجرائم التي ارتُكبت في القرن الماضي، بما في ذلك الإبادة الجماعية، ونتطلع إلى أن تحافظ الآلية على روح الاجتهاد تلك في مرحلتها المتبقية.

ثانيا، ينبغي أن تحتفظ الآلية بسلطتها بوصفها الوصي على العدالة فيما يتعلق بالجرائم البشعة التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا إلى أن يكمل جميع المدانين مدة عقوبتهم. وبينما أنهت الآلية محاكماتها الأساسية، يجب أن نتذكر أن العدالة لم تتحقق بالكامل بعد. فلا يزال أكثر من 40 مدانا، وهم أكبر القادة المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في المنطقتين، يقضون عقوباتهم. وكما يقول المثل، يجب عدم الاقتصار على إقامة العدل، بل يجب أيضا أن تكون إقامته ظاهرة للعيان. وهذه هي الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يكفل عدم وجود مجال للمهادنة أو الإفلات من العقاب ردا على الجرائم البشعة.

ثالثا، تشيد كوريا بعمل الآلية للتحول إلى منظمة أكثر كفاءة، وفقا للتغيرات في عبء عملها. وتحدد وثيقتها الإطارية بوضوح رؤيتها لمواصلة القيام بالمهام المتبقية والخيارات القائمة لنقلها كوسيلة لتعزيز الكفاءة على نحو ذي مغزى. ولئن كانت الكفاءة مهمة في عملية الإنهاء التدريجي، يجب أن نكفل أن تتمكن الآلية من الاحتفاظ بدورها في تحقيق المساءلة في المنطقة، والذي يشمل وظائف مثل تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية. وفي هذا السياق، نحيط علما بالتحليل الوارد في الوثيقة الإطارية والذي يبين لماذا لا يمكن نقل العديد من مهامها إلى السلطات الوطنية ونؤيد عمل الآلية في دعم ذلك المبدأ.

في الختام، تشدد كوريا على أنه سواء نظرت محاكم دولية في القضايا أو أحيلت إلى الهيئات القضائية الوطنية، فإن الآلية تتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان إقامة العدل في كل واحدة من هذه القضايا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا.

السيدة بوبوفيتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن جمهورية صربيا فيما يتعلق بالتقرير نصف السنوي عن أعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

في عام 2010، أنشئت الآلية بموجب القرار 1966 (2010) وكان القصد من ذلك هو أن تستمر لمدة أربع سنوات. واليوم، في عام 2024، وفي تجاهل صارخ لجميع المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن، قدمت الآلية تقريرا يفيد بأنه من المرجح ألا تشهد انخفاضا كبيرا في عبء عملها إلا اعتبارا من عام 2032. وقد انتهت جميع الدعاوى المتعلقة بالجرائم الأساسية أمام فرع لاهاي للآلية. ولذلك، نتوقع حل فرع لاهاي في أقرب وقت ممكن. وبتعبير أدق، من المفترض أن تعمل الآلية كمؤسسة قضائية، وليس كجهة سياسية تقوم بدور لم يكلفها به مجلس الأمن.

وترحب جمهورية صربيا بقرار الآلية إحالة قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي إلى صربيا للنظر فيها وتتكفل بأن تجري الإجراءات القضائية مع مراعاة جميع ضمانات إقامة العدل على نحو

سليم. ولأسباب ذكرناها مرارا أمام مجلس الأمن، نصر مرة أخرى على أن تحيل الآلية قضية المدعي العام ضد بيتار يويتش وفيريكا راديتا إلى صربيا ونرى أن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية صربيا بشأن تلك المسألة لا تشكل خرقا لالتزاماتها الدولية، كما ادعت رئيسة الآلية، ولكنها تمثل محاولة للعمل وفقا للقرار 1966 (2010). ويستند قرار الآلية بإلغاء إحالة تلك القضية إلى جمهورية صربيا إلى استنتاجات غير مدعومة بأدلة معروفة لكل من مجلس الأمن والآلية.

وما زلنا لا نعلم أن الآلية تتخذ أي تدابير فيما يتعلق بسلوك ممثليها الذين اعتدوا لفظيا على شاهد محتمل ومارسوا التخويف ضده بغية الضغط عليه ليصبح شاهدا محتملا في قضية يويتش وراديتا التي ستنظر فيها الآلية. ونؤكد مرة أخرى استعداد جمهورية صربيا للاضطلاع بالمحاكمة في تلك القضية والقضايا المماثلة. وندعو الآلية إلى إعادة النظر في قرارها بالامتناع عن إحالة قضية يويتش وراديتا إلى السلطات القضائية لجمهورية صربيا، استنادا إلى الأدلة المتاحة والتي سبق أن أشرنا إليها في العرض السابق الذي قدمته جمهورية صربيا أمام مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن جمهورية صربيا لديها اعتراضات عديدة وجدية على عمل الآلية وسياسة المدعي العام للآلية، فإننا نضمن أن جميع الإجراءات القضائية ستجري وفقا لمتطلبات إقامة العدالة الجنائية على نحو سليم. ونقدم ضمانات قوية لمجلس الأمن والآلية. فلدى السلطة القضائية في جمهورية صربيا الإطار القانوني والمؤسسي المناسب، فضلا عن الخبرة الثرية التي تمكنها من الاضطلاع بهذه القضية وإدارتها بطريقة تدعم سيادة القانون وتكفل الاحترام والحماية الكاملة لحقوق المتهمين والضحايا والشهود. ونعرب عن قلقنا لأن الآلية تصر على النظر في الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في لاهاي بدلا من بلغراد. ولن يترتب على ذلك زيادة كبيرة في التكلفة فحسب، بل سيؤدي بالتأكيد إلى توترات سياسية جديدة ويخلق تصورا سلبيا عن الآلية التي تسعى، رغم إنجازها لولايتها، إلى ممارسة المزيد من الضغط السياسي على جمهورية صربيا.

وعلى الرغم من أنه يمكن اتهام العديد من شهود الادعاء بإساءة استخدام مركزهم كشهود أو الإدلاء بشهادات زور، فإن ذلك لم يؤد، للأسف، إلى تحريك دعاوى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان التأكيد على أن مجلس الأمن أنشأ الآلية بغرض محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. بيد أن الآلية، بعد أكثر من 30 عاما من العمل، تركز جميع أنشطتها على سلوك غير قانوني مزعوم قليل الأهمية رغم أنها لم تُنشأ للتعامل مع مثل هذه المسائل.

بعد اتخاذ الجمعية العامة القرار المعنون "اليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها" (قرار الجمعية العامة 282/78)، الذي اعترضت عليه جمهورية صربيا بشدة والذي أعربت بوضوح عن موقفها بشأنه، بما في ذلك في بيانها أمام الجمعية العامة، أصدر مسؤولو الآلية، بمن فيهم الرئيسة والمدعي العام وأمين السجل، بيانا مشتركا جاء فيه أن الاستنتاجات القضائية التي تم التوصل إليها في العديد من القضايا

> "ساهمت في تطوير القانون الجنائي الدولي وساعدت أيضا في إنشاء سجل تاريخي لا يمكن دحضه. ونلاحظ في هذا الصدد أن القرار يعترف بإسهامات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وكذلك قرارات محكمة العدل الدولية التي قضت بأن الأفعال المرتكبة في سريبرينيتسا تشكل أعمال إبادة جماعية".

وبالنظر إلى أن القرار اتُخذ بأقل من أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن أعدادا كبيرة من الدول الأعضاء إما صوتت معارضة له أو امتنعت عن التصويت عليه، فإن نتيجة التصويت تشير بوضوح، على أقل تقدير، إلى وجود شكوك في مصداقية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية وأنهما تقومان بدور سياسي.

وعلى الرغم من أن مشروع القرار قُدم إلى الجمعية العامة خلافا للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة حيث أن الجمعية العامة لا تستطيع أن تتداول أو تقدم توصيات بشأن مسائل تندرج ضمن اختصاص مجلس الأمن، فإن الآلية أسهمت، في جملة أمور، في زيادة زعزعة استقرار الحالة في يوغوسلافيا السابقة وإطالة أمد حالة يصفها مجلس الأمن بأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ويبدو أن هذا التوطيد ينطوي على إنكار للجرائم المرتكبة ضد الشعب الصربي في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو وميتوهيا، بينما يشجع ترسيخ إرثها على تمجيد جرائم الحرب التي تجاهلتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، فضلا عن مجرمي الحرب الذين لم يُحاكموا. ويشمل هذا الإرث الدعم السياسي القوي لإنكار الجرائم المرتكبة ضد الصرب، وليس ضد الصرب فحسب، بل أيضا في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وكان لتبني مواقف سلبية وإنكار الضحايا الصرب أثر في تعزيز سياسة إنكار الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين الصرب الذين لم يعد لهم وجود في العديد من مناطق يوغوسلافيا السابقة، وبالتالي توفير دعم قوي لسياسة إعادة كتابة التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب. والشاغل الرئيسي للادعاء هو إحصاء الكتابات على الجدران والجداريات، بينما في صربيا يستمر تجاهل الضحايا الذين قلما يهتم بهم الادعاء. وفي الوقت نفسه، يُمجد الجناة – بدعم صامت من الادعاء.

وقد أدت سياسة المدعي العام إلى عدم محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الصرب أو تبرئتهم. وكمثال على ذلك، فإن عملية بليساك، التي أسفرت عن طرد جميع السكان الصرب تقريبا من جزء كبير من كرواتيا الحالية، التي يُزعم أنها كانت تحت حماية الأمم المتحدة في ذلك الوقت في عام 1995، لم تسفر عن أي إجراءات قضائية وشجع الحكم ببراءة أنتي غوتوفينا وآخرين على إنكار الجرائم المرتكبة في إقليم كرواتيا في إطار "عملية العاصفة"، والتي كانت أكبر عملية طرد للسكان المدنيين بعد الحرب العالمية الثانية. وكان للحكم ببراءة ناصر أوريتش من الجرائم الوحشية في سريبرينتسا والمنطقة الحدودية والحكم ببراءة راموش هاراديناي من الجرائم الوحشية المرتكبة ضد الصرب في كوسوفو وميتوهيا أثر في تشجيع إعادة كتابة التاريخ وسياسة الإفلات من العقاب.

ولا يبدو أن الادعاء يشعر بالقلق إزاء تسمية العديد من الأشياء والشوارع والساحات بأسماء مرتكبي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الصرب تكتسي طابع الإبادة الجماعية. ويجري تمجيد تلك الجرائم والجناة الذين لم تحاكمهم الآلية، وهو أمر يغيب عن انتباه هيئة الادعاء في الآلية ويشجع بقوة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين الصرب وإعادة كتابة التاريخ التي تصل إلى حد إنكار وجود هذه الجرائم، وذلك بصفة رئيسية في أراضي كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وميتوهيا والتي تعرض فيها الصرب للتطهير العرقي بالمعنى الحرفي للكلمة.

وقد ساهمت سياسة المدعي العام والآلية، بتجاهل صربيا وليس فقط الضحايا الصرب، في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وتمجيد جرائم الحرب وبالتالي قدمت الدعم لأجندة سياسية تعرقل إحلال السلام الدائم والمصالحة. وبهذه الطريقة، فقد أطالا أمد الوضع، كما جاء في قرار مجلس الأمن الأخير من أن: "الحالة في منطقة يوغوسلافيا السابقة ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين" (القرار 2706 (2023)).

وفيما يتعلق بشكاوى مكتب المدعي العام للآلية بشأن إنكار الجرائم وتمجيد الأفراد المدانين، يجب أن نعلن بوضح مرة أخرى موقف جمهورية صربيا. لقد أنجزت جمهورية صربيا العديد من الدعاوى التي فرض فيها عقوبات مشددة على الجرائم المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وبصفة رئيسية ضد مواطنيها أو ضد ذوي الأصول الصربية. ولا يزال عدد كبير من الدعاوى والتحقيقات جارياً، فضلاً عن التعاون الإقليمي المكثف. لا يمكن اتهام صربيا بسياسة إنكار الجرائم أو تمجيدها. ويجب أن نشدد على أن جهود مكتب المدعي العام للحفاظ على إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ضرورة إثبات حقيقة الأمر بشأن الجرائم المرتكبة

والتوصيف القانوني الموضوعي لطبيعة النزاع في يوغوسلافيا السابقة. لقد وفرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مبرراً لسياسة الإفلات من العقاب، وبالتالي شجعت سياسة إنكار الجرائم في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو وميتوهيا.

تتمثل إحدى مهام رئيسة الآلية في البت في طلبات العفو أو تخفيف الأحكام وفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي للآلية. وقد أحدث الرئيس السابق للآلية، القاضي أغيوس، تغييراً جذريًا في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية على مدى عقد من الزمن، وذلك من خلال اضطلاعه بدور المدعي العام. كان التشديد الكبير في شروط الإفراج المبكر والإفراج المشروط موضع انتقاد شديد. إن الشروط الأكثر صرامة للإفراج المبكر والإفراج المشروط هي نتيجة لجهود مكتب المدعي العام، الذي ينبغي أن يكون له دور محدود جدا في عملية صنع القرار. يبدو أن سبب تغيير معايير الإفراج المبكر يهدف فقط إلى إطالة مدة عمل الآلية. ونحن نؤكد للمجلس أن شروط الإفراج المبكر أو الإفراج المشروط، التي تقدم صربيا ضمانات بشأنها، ستُحترم بشكل كامل.

وبهذه المناسبة، نكرر طلبنا ونعرب عن استعداد صربيا لتنفيذ أحكام السجن التي فرضتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية داخل أراضي جمهورية صربيا تحت إشراف الآلية. وبما أن الملاحقة القضائية لجرائم الحرب تقع الآن ضمن اختصاص القضاء الوطني حصراً، فإننا لا نرى أي سبب يمنع قضاء بعض المدانين على الأقل عقوباتهم في جمهورية صربيا تحت إشراف الآلية وسلطتها الكاملة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالإفراج المبكر والإفراج المشروط. من شأن ذلك أن يقلل من التكاليف، مما يخفف من وطأة الوضع بالنسبة لعائلات المحكوم عليهم ويوفر ظروفًا لإعادة تأهيلهم.

قبل أن أنهي كلمتي، أود أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى ما ذكره مكتب المدعي العام مراراً وتكراراً في تقريره بشأن الإطار القانوني للتعاون بين صربيا وكرواتيا في دعاوى جرائم الحرب، مشيراً إلى أن أحد أسباب ضعف التعاون هو جمود المفاوضات الثنائية بشأن اتفاق لمحاكمة جرائم الحرب. إن توقف تلك المفاوضات لا يشكل، ولا يمكن أن يشكل، عقبة أمام التعاون الإقليمي. إن مكتب المدعي العام يكتفي ببساطة بنسخ النص نفسه من تقرير إلى آخر من دون تقديم تبرير لموقفه ويتجاهل وجود إطار قانوني ملائم لا يستند فقط إلى التشريعات الوطنية المتوائمة بشكل معقول في صربيا وكرواتيا، بل يستند أيضا إلى الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتسليم المجرمين والاتفاقية الأوروبية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية.

وتصرّ صربيا على ضمان الظروف الملائمة لقضاء عقوبات السجن المفروضة بموجب أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وقد أُبلغنا بحرمان أحد المحتجزين في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وهو الجنرال راتكو ملاديتش، الذي بلغ مرضه مرحلة متقدمة، من الرعاية الصحية المناسبة، حيث تم حرمانه من تلقي العلاج الطبي المناسب. ونناشد الآلية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإتاحة توفير مستوى مناسب من الرعاية الصحية أو، إذا كانت غير قادرة على توفيرها، تسهيل نقل المتهم إلى جمهورية صربيا التي ستوفر العلاج الطبي المناسب. وكما أكدنا سابقا، فإن جمهورية صربيا ستصر على أن يقضي جميع مواطنيها الذين أدينوا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية أحكام السجن الصادرة بحقهم في بلدهم، حيث أن الظروف التي يقضي فيها مواطنونا أحكام السجن غير إنسانية. وبسبب موقف سلطات السجن المهمل تجاههم، فإن حياتهم غالبًا ما تكون في خطر. لا يتم تزويدهم بالرعاية الطبية الكافية، ويُحرمون من حق زيارة أفراد الأسرة ولا يقضون وقتا كافيا في الهواء الطلق. كل هذه من حقوق الإنسان الأساسية التي تكفلها العديد من الوثائق الدولية – وهي حقوق حرم منها مواطنونا في دول أوروبا الغربية المتقدمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنني أعتبر أن اتخاذ قرارات طويلة الأمد أو قرارات سلبية بشأن طلبات الإفراج المشروط عن الأفراد المدانين من المواطنين الصرب أمر غير مقبول بالنسبة لصربيا، حيث أن عدم

اتخاذ إجراء بشأن تلك الطلبات أو رفضها يرقى في الأساس إلى حكم بالإعدام بالنظر إلى سنهم وحالتهم الصحية، التي غالباً ما تكون نتيجة لعدم توفر الرعاية الطبية المناسبة.

وفي الختام، أود أن أضيف أننا سنحافظ في المستقبل على التمثيل المهني الجيد والتعاون مع زميلي المدعي العام ومع زملائنا القضاة ورئيسة الآلية، وسنفعل أي شيء للتعاون معهم وللوفاء بالتزامات صربيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كاييناموا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم ووفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونتمنى لك كل التوفيق في الفترة المتبقية لك كرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما المفصلتين. وكالعادة، نشيد بعملهما. كما أود أن أشكر أعضاء المجلس على تعليقاتهم ومداخلاتهم المفيدة فيما يتعلق بموضوع آلية تصريف الأعمال المتبقية.

اسمحوا لنا أن نرحب بتركيز الآلية المستمر على المحاكمات ودعاوى الاستئناف وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية، ولا سيما في بلدنا، رواندا. ونثني على الآلية ومكتب المدعي العام للتعاون الجيد المستمر والتواصل باستمرار مع حكومة رواندا بشأن المسائل التي تخص القضايا المتعلقة برواندا. وتشيد رواندا بمكتب المدعي العام على الانتهاء من جميع عمليات التتبع التي كانت جارية بالفعل – فقد تم الآن حصرها جميعًا. كنا نريد أن ينتهي هذا العمل بينما لا يزال جميع الهاربين على قيد الحياة ويمثلون أمام المحكمة.

وفي حين أن أعمال المحكمة ستنتهي، فإن رواندا ترغب في أن ترى استمرار العمل التعاوني لنقل الخبرات والأدوات والمعارف التي اكتسبتها الآلية على مدى فترة طويلة من الزمن، وخاصة مكتب المدعي العام، حتى تتسنى مساعدة المحاكم الوطنية والسلطة القضائية الوطنية في البحث عن بقية الفارين الذين أصدرت جمهورية رواندا بحقهم لوائح اتهام – حيث لا يزال أكثر من 000 1 متهم طلقاء. وفي هذا الصدد، طلبت رواندا، من خلال مكتب المدعي العام لرواندا، من مكتب المدعي العام في لاهاي، تقديم المساعدة لإيجاد حلول لهذا التحدي المستمر، بما في ذلك دعم الجهود الوطنية لتحديد مكان جميع المواطنين الروانديين الذين لا يزالون طلقاء، والتحقيق معهم ومحاكمتهم، لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية في رواندا وفي العديد من البلدان التي أرسلنا إليها لوائح اتهام.

ستنتهي ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يوما ما. ويجب أن نفكر مليا في إنجازاتها وأن نتصدى للتحديات. وخلال انتقالها من محكمة تنفيذية إلى آلية لتصريف الأعمال المتبقية حقا، تلاحظ رواندا الجوانب التالية الهامة لمستقبل الآلية.

إن أول وبالتأكيد أهم طلب نقدمه إلى المجلس هو نقل محفوظات الآلية إلى رواندا. لقد شهدت العقود الثلاثة التي تلت الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994 ولادة جيل جديد في رواندا يُعرف أيضا باسم جيل ما بعد الإبادة الجماعية. وتحتفظ الآلية، أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لدينا، بمحفوظات تمثل إرثا تاريخيا هائلا ذا أهمية كبيرة لنا نحن الروانديين. وتشتمل تلك المحفوظات على عقود من الشهادات والسجلات والأدلة، ومن المهم أن تتولى رواندا إدارتها على الأراضي الرواندية، مع وعد بتمكين الوصول إلى جميع المحفوظات والحفاظ على سريتها. وستوفر الحكومة الرواندية الموارد اللازمة لإنشاء مرفق للمحفوظات.

ثانيا، تود رواندا أن تسلط الضوء على اتجاه إنكار الإبادة الجماعية الذي يستمر في تقويض العملية القضائية لتسليم الهاربين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية. وفي السنوات الأخيرة، تعاون الهاربون وشبكاتهم مع بعض وسائل الإعلام الغربية لتشويه الحقائق المتعلقة بمشاركتهم في الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994. ولا يؤدي ذلك إلى التقليل من خطورة الجرائم وإضعاف قرارات المحكمة فحسب، بل يسهم أيضا في استمرار إساءة الهاربين لاستخدام إجراءات

طلب اللجوء بمواصلتهم تقديم معلومات كاذبة أو مضللة بشأن دورهم في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام 1994 من أجل الحصول على صفة اللاجئ. وقد أوجدت تلك الجهود الرامية إلى استخدام صفة اللاجئ للإفلات من العقاب منبرا لإنكار الإبادة الجماعية الذي لا يزال يؤثر على الضحايا والناجين منها وجيل ما بعد الإبادة الجماعية، والأهم من ذلك، على تعافينا الجماعي. وهذا أمر غير مقبول ويجب على المجلس أن يدينه.

أخيرا، تحيط رواندا علما بمسائل إنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص المبُرّئين والمفرج عنهم. أولا، فيما يتعلق بمسألة إنفاذ الأحكام، تشدد رواندا على أنها ينبغي ألا تكون عبئا على المجتمع الدولي. وقد استقبلت رواندا بالفعل العديد من الهاربين المسلَّمين الذين حوكموا ولا يزالون يقضون عقوباتهم في رواندا، مع ضمان جميع الحقوق. وقد أحالت المحكمة وعدة بلدان أخرى بالفعل العديد من القضايا إلى رواندا. وفي هذا الصدد، نطلب من المجلس أن يأخذ رواندا في الاعتبار عندما يتعلق الأمر بإنفاذ الأحكام. ثانيا، فيما يتعلق بمسألة الأفراد المقيمين في النيجر الذين جرت تبرئتهم أو الإفراج عنهم، والتي وصفها التقرير بأنها أزمة إنسانية، تود رواندا أن تذكّر المجلس بأن حكومة رواندا أكدت باستمرار، في جميع الاجتماعات الماضية والحاضرة مع المسؤولين الرئيسيين في المحكمة، أن أولئك الروانديين مرحب بهم للعودة إلى وطنهم. ويتماشى هذا الموقف مع نهج البلد تجاه آلاف الجناة السابقين الذين أكملوا مدة عقوبتهم ويتعايشون الآن بسلام مع الناجين الآخرين، في حالة رواندا. ويؤكد التزام رواندا بإعادة الإدماج والمصالحة سعيها إلى حل الأزمة.

ونأمل أن تؤدي بعض من الأفكار التي أعربنا عنها اليوم دورا هاما في المناقشات المقبلة بشأن الآلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة دوربوزوفيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الآلية، القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، ورئيس هيئة الادعاء، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتيهما وتقييماتهما المتعلقة بعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والتقدم المحرز في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى أيار/مايو 2024.

تجدر الإشارة إلى أن الآلية حققت إنجازا تاريخيا في السعي إلى تحقيق العدالة في مت يتعلق بالإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد التوتسي في رواندا في عام 1994. وكما جاء في تقرير المدعي العام، فقد نجح مكتبه في 15 أيار/مايو في تعقب كل فرد وجهت له المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. وبتأكيد وفاة آخر متهمَين هاربَين، لم يعد هناك هاربون طلقاء من مرتكبي الجرائم الأساسية الذين وجهت لهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام. وأحرزت الآلية أيضا تقدما ملموسا في مهامها المتبقية الأخرى، بما في ذلك الإشراف على الأحكام وإنفاذها وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية. ونعرب لقيادة الآلية عن دعمنا وثقتنا في تنفيذ ولايتها وأولوياتها بما يتماشى مع إطار العمليات لإنجاز مهامها.

ونشيد بصفة خاصة بتركيز قيادة الآلية على توطيد إرث المحكمتين المخصصتين والآلية وصونه. ولذلك، سيركز جزء من بياني على ذلك على وجه التحديد على خلفية القرار الذي اتُّخذ مؤخرا بشأن الإبادة الجماعية في سريبرينتسا (قرار الجمعية العامة 78/282). وفي هذا الصدد، نشكر المسؤولين الرئيسيين في الآلية على بيانهم الذي أقروا فيه باتخاذ قرار سريبرينيتسا. إن تخصيص 11 تموز/يوليه ليكون يوما دوليا للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها لم يكن ممكنا لولا إسهامات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية ودورهما في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن إسهامات محكمة العدل الدولية ودورها في تصنيف الأعمال المرتكبة في سريبرينتسا على أنها أعمال إبادة جماعية.

وستظل تلك الأحكام، إلى جانب الحكم التاريخي الذي أدان اثنين من كبار مسؤولي أمن الدولة الصربيين، سيماتوفيتش وستانيسيتش، والذي يثبت دون شك أن صربيا أدت دورا في الحروب في البوسنة والهرسك وكرواتيا، مدونة إلى الأبد باعتبارها حقيقة من حقائق هذا الفصل المأساوي في تاريخ البلقان. إن إعلان يوم 11 تموز/يوليه يوما دوليا ليس سوى دليل بسيط على الاعتراف بالمعاناة التي يستمر الناجون وأسرهم في تحملها. وبإعلان هذا اليوم، أكدنا من جديد التزامنا بالعدالة والحقيقة واعترفنا بالكرامة الإنسانية للضحايا والناجين من الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، وهم يواجهون يوميا على نحو متواصل إنكارا منتشرا وقاسيا للإبادة الجماعية والتحريف التاريخي وتهديدا بتجدد العنف. إن ثقافة إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في سريبرينتسا – أو أي إبادة جماعية بهذا الخصوص – ليست ثقافة إنكار ويجب ألا تكون كذلك، بل هي ثقافة الذاكرة حتى لا تتكرر الإبادة الجماعية أبدا.

ولذلك، فإننا نشعر بتأثر عميق إزاء الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الروسي وصربيا بشأن الحالة الصحية لراتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة ضدهما. وسيكون هذا القلق مفهوما إلى حد ما إذا كان متناسبا بشكل مباشر مع الاهتمام بضحاياهم الكثيرين واحترامهم. وستتاح لهم دون شك الفرصة للتعبير عن هذا القلق بعد شهر من الآن عندما نحتفل في 11 تموز/يوليه باليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا عام 1995 وإحياء ذكراها.

ولذلك، يظل من المهم توطيد إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتمسك به أيضا. وهو ما ينطبق ليس فقط على الاجتهاد القضائي الرائد والنهوض بالعدالة الجنائية الدولية أو مساعدة الولايات القضائية الوطنية في مواصلة العمل الهام الذي بدأته المحكمتان المخصصتان والآلية، ولكن أيضا في ضمان الوصول على نطاق واسع إلى المحفوظات الغنية والاجتهادات القضائية للمؤسسات الثلاث. إن النجاح في الحفاظ على السجلات السمعية والبصرية والمكتوبة يتجاوز مجرد الوجود المادي للشهادات والأدلة على الجرائم المرتكبة. فهي تحتفظ بقصة معاناة إنسانية وتوثق ساعات طويلة من الألم الذي لا يمكن تصوره مدونة على الورق أو مسجلة على شريط مسموع وتنقل أصوات الضحايا من المتوفين المحذرة للأجيال القادمة. ومع أنها قدمت كل شيء للإجراءات القضائية في الماضي، فإن قيمتها التعليمية ستكون دائمة في المستقبل.

أود أن أوضح إحدى هذه المبادرات التثقيفية: البرنامج الإعلامي للمجتمعات المحلية المتضررة، الذي تنظمه الآلية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي يعمل على تحسين المعرفة والفهم فيما بين المواطنين والمجتمعات المحلية في بلدان يوغوسلافيا السابقة، بشأن الحقائق التي أثبتتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في التسعينيات. وبهذه الطريقة، يهدف البرنامج إلى المساهمة في عمليات العدالة الانتقالية وتعزيز سيادة القانون في منطقة غرب البلقان. في الآونة الأخيرة، تم تقديم عرض عبر الإنترنت في 24 أيار/مايو إلى 20 طالبًا من طلاب المدارس الثانوية من جميع أنحاء أوروبا كجزء من حلقة دراسية بعنوان "السعي لتحقيق العدالة: من نورمبرغ إلى لاهاي". وعليه فإننا نرحب بتفاني الرئيسة في المضي قدما في تيسير الآلية لإنشاء مراكز للإعلام، تمشيا مع القرار 1966 (2010). إن تعزيز إمكانية الوصول إلى السجلات القضائية العامة ونشر المعلومات بهذه الطريقة لا يؤدي إلى زيادة الوعي العام بالعمل المهم للمحكمتين المخصصتين فحسب، بل الأهم من ذلك أن هذه المساعي تضطلع بدور حيوي في الحفاظ على المفاهيم التاريخية والقانونية القيمة ونشرها والتي تساعد في مكافحة إنكار الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب المدانين.

لا تزال الملاحقات القضائية الوطنية تكتسي أهمية بالغة لتحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وللمحاكمة الفعالة لمرتكبي تلك الجرائم أهميةٌ جوهرية في بناء سيادة القانون والحفاظ

عليها، وإثبات حقيقة ما جرى، وتشجيع المصالحة في البلدان المعنية. ويظهر جليا من حجم وتعقيد ما يرد من طلبات للمساعدة، وكذلك من كون طلبات المساعدة تقدمها مجموعة واسعة من السلطات، أن القضايا التي لم يُنظر فيها بعد كثيرة، وأن استمرار المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام أمر حيوي لتحقيق قدر أكبر من المساءلة.

كان تعاون البوسنة والهرسك مع آلية تصريف الأعمال المتبقية مستقراً وكاملاً. وفي هذا الصدد، تظل المناقشات العملية مع مكتب المدعي العام، مثل المناقشة التي جرت في نيسان/أبريل مع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بشأن تحقيقاتهم الجارية في القضايا ذات الأولوية، حيوية في الحفاظ على الزخم والتركيز على استمرار المحاكمات. وسنواصل ذلك التعاون الوثيق من أجل تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب والنهوض بالتحقيقات والملاحقات القضائية والانتهاء من الأعمال المتراكمة حاليا، التي تشمل 249 قضية ضد 2621 فردا.

وتعتمد المساءلة عن الجرائم الآن بشكل كامل على الهيئات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة، كما أن التعاون الإقليمي الفعال والمفتوح بين مكاتب الادعاء العام أمر بالغ الأهمية. وقد لاحظت محكمة البوسنة والهرسك، في ممارستها اليومية، وجود مشكلة في قنوات الاتصال مع الملاحقات القضائية الإقليمية من خلال وزارات العدل في دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وعدم وجود المشتبه فيهم أو المتهمين لا يقوض كفاءة محاكمنا بشكل عام في الاضطلاع بتلك المسؤولية الثقيلة فحسب، بل وينشر الإفلات من العقاب ويعوق عمليات المصالحة في المنطقة. ونتيجة لذلك، هناك قدر كبير من العمل المتراكم فيما يخص أكثر من 116 تحقيقًا في البوسنة والهرسك تتعلق بـ 345 مشتبهًا به من المعروف أنهم يقيمون خارج البوسنة والهرسك، في صربيا وكرواتيا بشكل أساسي.

وأود أن أذكر بعض الأمثلة: لم تحسم بعد مسألة تنفيذ حكم إدانة نوفاك دوكيتش الذي أصدرته محكمة البوسنة والهرسك. وبعد فرار المتهم نوفاك دوكيتش إلى صربيا، طلبت محكمة البوسنة والهرسك من السلطات القضائية في صربيا الاعتراف بالحكم النهائي في تلك القضية وإنفاذه، لكن السلطات القضائية الصربية لم تتخذ أي إجراء بشأن تنفيذ الحكم الصادر. وبالمثل، هناك قضيتا ميركو فروتشينيتش وميلومير سافتشيتش. وقد فرّ هذا الأخير، الذي كان يُحاكم لتورطه في الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، إلى صربيا حيث لا يزال طليقًا. ولا يضر ذلك الأمر بالعملية الهشة لإعادة بناء الثقة وإقامة علاقات صريحة وموجهة نحو المستقبل بين بلدينا فحسب، بل إنه يديم أيضا سرديات تتعارض مع كل معايير التحضر ومبادئ الإنسانية والعدالة وسيادة القانون. وإذا ما أضفنا إلى هذا المزيج حقيقة أن المدن في جميع أنحاء صربيا لا تزال مغطاة بجداريات راتكو ملاديتش – تم إحصاء أكثر من 300 جدارية حتى الآن، معظمها في بلغراد – فإن ذلك يثير التساؤل حول التزام صربيا بتحقيق العدالة في جرائم الحرب وسيادة القانون والتعاون القضائي الإقليمي.

ونحن ملتزمون، من جانبنا، بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم، بغض النظر عن جنسية الجاني أو عرقه أو دينه أو انتمائه السياسي أو غير ذلك من الانتماءات. وتتضمن استراتيجيتنا الوطنية المنقحة المتعلقة بجرائم الحرب تدابير تهدف إلى التغلب على التحديات المتبقية التي تعوق النظر في تلك القضايا على نحو فعال. وستسهم في تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب وتدعم البلد في مساره نحو تحقيق المصالحة والسلام الدائم.

وسنواصل دعمنا للآلية في استكمال عملها، إلى جانب تصميمنا بنفس القدر على كشف الحقيقة وتحقيق العدالة المستحقة عن الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك.

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما اليوم.

وتود كرواتيا أن تؤكد من جديد دعمها للعمل الجاري الذي تقوم به الآلية في إنجاز عملياتها المتبقية، وهي تعمل الآن بوصفها حقا هيئة تصريف الأعمال المتبقية التي توخاها مجلس الأمن. وتؤيد كرواتيا بقوة جهود الآلية الرامية إلى الحفاظ على إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإنجاز عمل الآلية. ونحن نرى أن هذه الجهود حاسمة في تحفيز المساعي الجماعية التي تشتد الحاجة إليها من قبل أصحاب المصلحة الإقليميين لمواجهة التحريفية وإنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب، وكذلك لتعزيز المصالحة. ولهذا الغرض، تدعم كرواتيا إمكانية إنشاء مركز معلومات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في زغرب.

ومن المؤسف أنه حتى في هذه الأوقات الصعبة بشكل استثنائي، حيث نواجه انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي في جميع أنحاء العالم، علينا تكرار أنه من المروع أن نشهد استمرار إنكار النتائج الوقائعية وعدم احترام المؤهلات القانونية للمحكمتين والآلية. إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، أمر غير مقبول. فهما يزيدان من معاناة الضحايا ويعوقان المصالحة ويزعزعان استقرار المنطقة. كما يثيرا حيرة الأجيال القادمة وشعورها بالمرارة ويضللونها.

وعلى الرغم من أن الهيئات القضائية الدولية والهيئات الدولية لحقوق الإنسان قد أثبتت بعض حالات الإبادة الجماعية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا هي الحالة الوحيدة التي أثبتتها محكمة العدل الدولية، وهي أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والمسؤولة عن اعتماد قرارات ملزمة قانونًا بشأن مسؤولية الدول. وأثبتت المحكمة أن جيش جمهورية صربسكا ارتكب إبادة جماعية في سريبرينيتسا وأن صربيا لم تفِ بالتزامها بمنع وقوعها أو معاقبة مرتكبيها، وتحديدًا الجنرال راتكو ملاديتش. إن إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا هو العائق أمام الحقيقة والمصالحة في المنطقة ويشكل عدم احترام لضحاياها وللأمم المتحدة نفسها.

ونأسف لأن رئيسة الآلية شعرت بأنها مضطرة إلى أن تثير مرة أخرى مع مجلس الأمن مسألة عدم إلقاء صربيا القبض على بيتار يوويتش وفييريكا راديتا ونقلهما إلى لاهاي، اللذين اتهما بتهديد شاهدين وترويعهما وتقديم رشى لهما أو التأثير عليهما بطريقة أخرى في القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي. هذه جرائم خطيرة، لم يتم الوفاء فيما يخصها بالالتزامات الوطنية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والإفلات من العقاب على انتهاك حرمة الآلية، ولا سيما على عدم احترام الشهود وانتهاك أمنهم، لا يؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من حالات انتهاك حرمة الآلية. في هذا الصدد، علينا أن نشير إلى قضية أخرى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وهي القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي وأربعة متهمين آخرين، لإفشائهم قدر كبير من المعلومات السرية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك معلومات عن هويات عشرات الشهود المشمولين بالحماية. ونأمل أن تتمكن السلطات في صربيا من تبرير إحالة الآلية هذه القضية إلى صربيا.

ولا تزال كرواتيا ملتزمة تماماً بامتثال التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن، أي بالتعاون القضائي البناء والشفاف وغير المسيس والقائم على الأدلة مع الدول المجاورة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد من جديد على أن التعاون المجدي والمثمر ليس عملية انفرادية، وأنه، إلى جانب الشفافية والانفتاح، يجب التمسك بالممارسات الجيدة والمعايير القانونية الدولية.

وفي هذا الصدد، نضطر مرة أخرى إلى إثارة مسألة عدم كفاية تعاون صربيا في تعقب الأشخاص المفقودين ورفات الموتى. وما فتئنا نولي الأولوية منذ فترة طويلة لمسألة تحديد مكان وجود 797 1 من المواطنين الكرواتيين المفقودين. وللأسف، يجب أن نشدد على أن الافتقار إلى الإرادة السياسية في صربيا لتبادل المعلومات وتمكين الاطلاع على المحفوظات لا تزال أكبر عقبة تحول دون إحراز التقدم في حل هذه المسائل. ولتحقيق هذه الغاية، نكرر التأكيد على أن من الأهمية بمكان تحديد مصير الأشخاص المفقودين، وكذلك العثور على رفات الموتى ودفنها على نحو لائق، لطي الصفحة وتحقيق والمصالحة. وتحث كرواتيا الآلية، إضافة إلى دعوتها لتحسين التعاون

الثنائي، على إعطاء الأولوية لدعمها لتعقب المفقودين ورفات الموتى خلال الفترة القصيرة المتبقية من ولايتها.

ونؤكد من جديد على أن كرواتيا ما زالت تنتظر رد صربيا على دعوتها إلى الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات للتوصل إلى اتفاق ثنائي بشأن معالجة جرائم الحرب. ونحن مقتنعون بأن أحكام اتفاق ثنائي من هذا القبيل كفيلة بمنع استمرار إساءة استخدام صك المساعدة القانونية المتبادلة وبالمساعدة في نهاية المطاف على إنهاء الممارسة الضارة المتمثلة في الشروع في عمليات ذات دوافع سياسية لا تمتثل المعايير القانونية الدولية.

لقد أشارت ممثلة صربيا إلى عملية بليساك الكرواتية أثناء النزاع في يوغوسلافيا السابقة. لقد جرت هذه العملية يتفق تماما مع القانون الدولي، حيث تم تحرير أراضي كرواتيا التي احتلتها صربيا بشكل غير قانوني، كما أكدت ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل المهم الذي تقوم به الآلية وإتمام عملياتها المتبقية بنجاح.

رُفعت الجلسة الساعة 12/35.